



كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم اقتصاد المال والأعمال

"محددات الحساب الجاري في الأردن للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٨"

Current Account Determinants in Jordan for the Period ١٩٩٠ -

٢٠١٨

إعداد الطالب

طارق فهيم نياح مزاهرة

(١٧٢٠٥٠٧٠٠٥)

إشراف

الدكتور علي القضاة

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

اقتصاد المال والأعمال

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

الفصل الصيفي ٢٠١٨/٢٠١٩

التفويض

أنا طارق فهميم ذياب مزاهرة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي
للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع

التاريخ : / / ٢٠١٩ م

إقرار وإلتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي:

أنا الطالب: طارق فهيم ذياب مزاهرة
١٧٢٠٥٠٧٠٠٥

الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

التخصص: قسم اقتصاد المال والأعمال

أعلن بانني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية
المفعول

المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان :

محددات الحساب الجاري في الأردن للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٨

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية،
كما أعلن بأن رسالتي غير منقولة أو مستقلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو
أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسسياً على ما تقدم
فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في
جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة
التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن
بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ / / ٢٠١٩ م

توقيع الطالب

قرار لجنة المناقشة

"محددات الحساب الجارى فى الأردن للفترة 1990 – 2018"

Current Account Determinants in Jordan for the Period 1990 – 2018

نوقشت وأجيزت بتاريخ / / 2019 م

إعداد الطالب

طارق فهم ذياب مزاهرة

إشراف

الدكتور على مصطفى القضاة

| التوقيع | أعضاء لجنة المناقشة |
|---|----------------------------|
|  | الدكتور على مصطفى القضاة |
|  | أ. د إبراهيم محمد البطاينة |
|  | أ. د رياض عبد الله المومني |

قرار لجنة المناقشة

" محددات الحساب الجاري في الأردن للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٨ "

Current Account Determinants in Jordan for the Period ١٩٩٠ - ٢٠١٨

نوقشت وأجيزت بتاريخ / / ٢٠١٩ م

إعداد الطالب

طارق فهم زياب مزاهرة

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاة

| التوقيع | أعضاء لجنة المناقشة |
|----------------------|----------------------------|
| مشرفاً ورئيساً | الدكتور علي مصطفى القضاة |
| عضواً | أ. د ابراهيم محمد البطاينة |
| عضواً خارجياً | أ. د رياض عبدالله المومني |

الإهداء

أهدي خلاصة السنتين اللتين قضيتهما في جامعة آل البيت من خلال هذه الرسالة المتواضعة إلى:

من ضحى بسنين عمره وعانى كثيراً من أجل أن يرى مستقبلاً زاهراً لأولاده إلى المعلم الفاضل (والدي الحنون) بارك الله في عمره.

من دعائها وصلت إلى ما أنا عليه، ورضا الله من رضاها، والجنة تحت قدميها، إلى قلبي النابض (والدتي الغالية) بارك الله في عمرها.

من لم يتوانى لحظة في تقديم المساعدة لي رياحين القلوب، (أخواتي) الاعزاء أصدقائي الرائعين.

الباحث

طارق فهم ذياب مزاهرة

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي بحمده تتم النعم، وبشكره تزول الهموم، اللهم لك الحمد حتى ترضى

ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى.

بعد أن من الله عليّ بإنهاء رسالتي هذه فإنه ليثلج صدري ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والإمتنان إلى معلمي الفاضل الدكتور علي مصطفى القضاة الذي تكرم مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، والذي لم يتوانى يوماً في تقديم المعلومة والنصيحة لي، وكان دائم الحرص على إحاطتي بتوجيهاته وملاحظاته أصالة منه في خلقه وتأديته للأمانة التي على عاتقه.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام الأستاذ الدكتور رياض المومني مناقشاً خارجياً من جامعة اليرموك والأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة مناقشاً داخلياً وذلك لقبولهم مناقشة هذه الرسالة والذين تحملوا عناء قراءتها. كما أشكر الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت وفي قسم الاقتصاد وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

لكم مني جميعاً خالص شكري وتقديري

الباحث

طارق فهيم ذياب مزاهرة

فهرس المحتويات

| | | |
|----|--|----|
| ب | التفويض | ب |
| ت | إقرار وإلتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها | ت |
| ٢ | قرار لجنة المناقشة | ٢ |
| ٣ | الإهداء | ٣ |
| ٤ | الشكر والتقدير | ٤ |
| ٥ | فهرس المحتويات | ٥ |
| ٧ | قائمة الجداول | ٧ |
| ٩ | الملخص | ٩ |
| ١٠ | Abstract | ١٠ |
| ١١ | الفصل الأول: الإطار العام للدراسة | ١١ |
| ١١ | المقدمة | ١١ |
| ١١ | ١-١ مشكلة الدراسة | ١١ |
| ١٢ | ٢-١ أهداف الدراسة | ١٢ |
| ١٢ | ٣-١ أهمية الدراسة | ١٢ |
| ١٢ | ٤-١ منهجية الدراسة | ١٢ |
| ١٣ | ٥-١ فرضيات الدراسة | ١٣ |
| ١٤ | الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة | ١٤ |
| ١٤ | تمهيد | ١٤ |
| ١٤ | ١-٢ مفهوم ميزان المدفوعات | ١٤ |
| ١٥ | ٢-٢ الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات | ١٥ |
| ١٥ | ٣-٢ مكونات ميزان المدفوعات | ١٥ |
| ١٧ | ٤-٢ توازن ميزان المدفوعات وأسباب إختلاله وطرق معالجته | ١٧ |
| ٢٠ | ٥-٢ ماهية الميزان التجاري | ٢٠ |
| ٢٢ | ٦-٢ المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الحساب الجاري | ٢٢ |
| ٢٦ | ٧-٢ نماذج تفسير رصيد الحساب الجاري | ٢٦ |
| ٣٢ | ٨-٢ الدراسات السابقة | ٣٢ |
| ٤٠ | الفصل الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة | ٤٠ |
| ٤٠ | تمهيد | ٤٠ |
| ٤٠ | ١-٣ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة | ٤٠ |
| ٤١ | ١-١-٣ الحساب الجاري | ٤١ |

| | |
|----|--|
| ٤٥ | ٢-١-٣ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي |
| ٤٨ | ٣-١-٣ الانفتاح الاقتصادي |
| ٥٢ | ٤-١-٣ إجمالي الإنفاق الرأسمالي |
| ٥٦ | ٥-١-٣ عجز الموازنة العامة |
| ٦١ | الفصل الرابع: التحليل القياسي |
| ٦١ | تمهيد |
| ٦١ | ١-٤ النموذج القياسي |
| ٦٢ | ٢-٤ متغيرات الدراسة والتعريفات الإجرائية |
| ٦٣ | ٣-٤ مصادر وبيانات الدراسة |
| ٦٤ | ٤-٤ الاختبارات الأولية |
| ٧٦ | الفصل الخامس النتائج والتوصيات |
| ٧٦ | أولاً: النتائج |
| ٧٧ | ثانياً: التوصيات |
| ٧٨ | المراجع |
| ٧٨ | المراجع العربية |
| ٨٢ | المراجع الاجنبية |
| ٨٧ | الملاحق |

قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان | الجدول |
|--------|--|-----------------|
| ٣١ | نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة الرئيسية خلال الأعوام ٢٠١٨-١٩٩٠ | جدول رقم (٣-١) |
| ٣٢ | الحساب الجاري خلال فترة الدراسة | جدول رقم (٣-٢) |
| ٣٦ | النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة | جدول رقم (٣-٣) |
| ٣٨ | معامل الارتباط بيرسون بين الحساب الجاري والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي | جدول رقم (٣-٤) |
| ٣٩ | الإنتفاخ الاقتصادي خلال فترة الدراسة | جدول رقم (٣-٥) |
| ٤٢ | معامل الارتباط بيرسون بين الحساب الجاري والإنتفاخ الاقتصادي | جدول رقم (٣-٦) |
| ٤٢ | إجمالي الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة | جدول رقم (٣-٧) |
| ٤٥ | معامل الارتباط بيرسون بين الحساب الجاري وإجمالي الإنفاق الرأسمالي | جدول رقم (٣-٨) |
| ٤٦ | عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة | جدول رقم (٣-٩) |
| ٤٩ | معامل الارتباط بيرسون بين الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة | جدول رقم (٣-١٠) |
| ٥٥ | نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي - فولر الموسع "ADF") | جدول رقم (٤-١) |
| ٥٥ | نتائج اختبار جذر الوحدة (فيليبس بيرون (PP)) | جدول رقم (٤-٢) |
| ٥٧ | نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني Lag Length Selection Test | جدول رقم (٤-٣) |
| ٥٨ | نتائج اختبار الحدود Bounds Test | جدول رقم (٤-٤) |
| ٥٩ | نتائج تقدير المعادلة في المدى القصير والطويل باستخدام طريقة ARDL | جدول رقم (٤-٥) |
| ٦٢ | نتائج الاختبارات التشخيصية | جدول رقم (٤-٦) |

قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان | الشكل |
|---------------|---|---------------------|
| ٣٥ | الحساب الجاري خلال سنوات الدراسة | الشكل رقم (٣) - (١) |
| ٣٥ | نسبة الصادرات والمستوردات من الحساب الجاري خلال سنوات الدراسة | الشكل رقم (٣) - (٢) |
| ٣٨ | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال سنوات الدراسة | الشكل رقم (٣) - (٣) |
| ٤١ | الإنفتاح الاقتصادي خلال سنوات الدراسة | الشكل رقم (٣) - (٤) |
| ٤٥ | إجمالي الإنفاق الرأسمالي خلال سنوات الدراسة | الشكل رقم (٣) - (٥) |
| ٤٩ | الموازنة العامة خلال سنوات الدراسة | الشكل رقم (٣) - (٦) |
| ٦١ | اختبار كوزوم للاستقرارية CUSUM Test | الشكل رقم (٤) - (١) |
| ٦٢ | اختبار كوزوم للاستقرارية CUSUM of Square Test | الشكل رقم (٤) - (٢) |
| قائمة الملاحق | | |
| رقم الصفحة | الموضوع | الملحق |
| ٧٦ | بيانات الدراسة | ملحق رقم (١) |

محددات الحساب الجاري في الأردن للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٨

إشراف: د. علي القضاة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر محددات الحساب الجاري في الأردن للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨) وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) (AutoRegressive Distributed Lag).

وتوصلت نتائج الدراسة بشكل عام إلى وجود أثر سلبي للإنفتاح الاقتصادي، عجز الموازنة العامة، إجمالي الإنفاق الرأسمالي على الحساب الجاري في الأردن، وعدم وجود أثر للنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الحساب الجاري، وقد أظهر اختبار التكامل المشترك (Bounds Test) وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وضع رؤية استثمارية واضحة تقوم على أسس تتسم بالمرونة والشفافية لتدعيم ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية في المملكة، وذلك من خلال العمل على تبسيط المتطلبات القانونية والإجراءات الإدارية لتخفيف عبء هذه الإجراءات على المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء، بالإضافة إلى ضرورة توسيع القطاع الصناعي لعلاج الاختلالات الهيكلية والإنتاجية مما يُقلص الإستيرادات في البداية ثم يليه زيادة الصادرات.

الكلمات المفتاحية: الحساب الجاري، النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الموازنة العامة، الانفتاح الاقتصادي، إجمالي الإنفاق الرأسمالي، اختبار الإنحدار لفترات الإبطاء الموزعة.

Current Account Determinants in Jordan for the Period ١٩٩٠ – ٢٠١٨

Supervised by: Dr. Ali Al-Qudah

Abstract

This study is aimed to test the impact of current account determinants in Jordan for the period (١٩٩٠-٢٠١٨) with using Auto Regressive Distributed Lag (ARDL).

The study has been reached to the negative exist generally for economic openness, budget deficit, the gross of capital expenditure on current account in Jordan and the nonexistence of growth in real gross domestic product (RGDP). The Bounds Test showed a long-term complementary relationship between the variables of the study.

The study concluded to put a clear invest vision to have flexibility and transparency to support the trust of investors in kingdom, through facilitate legal and administrative requirement to reduce the burden of this procedures on both local and foreign investor, in addition to expand the artificial sector to cure the structural and productive imbalances which decrease imports, then increase the exports.

Keywords: Current Account, Growth in Real GDP, Budget Deficit, Economic Openness, Gross Capital Expenditure, ARDL.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة

يُسجل الحساب الجاري معاملات الدولة مع باقي العالم، وخاصة صافي تجارتها من السلع والخدمات، وصافي أرباحها من الاستثمارات عبر الحدود، وصافي المدفوعات المتحولة على مدار فترة محددة من الوقت مثل الفترات السنوية أو الربع سنوية، ويُعتبر الحساب الجاري نصف ميزان المدفوعات، ويُعتبر النصف الآخر لرأس المال أو الحساب المالي، في حين يقيس الحساب الرأسمالي استثمارات الأدوات المالية والتغيرات في احتياطات البنك المركزي عبر الحدود، علاوة على أن الحساب الجاري يقيس المستوردات والصادرات من السلع والخدمات، المدفوعات إلى المستثمرين الأجانب، والتحويلات مثل المساعدات الخارجية والتحويلات المالية.

إن حجم الحساب الجاري للبلد هو علامة جيدة على النشاط الاقتصادي؛ لأنه يُعطي صورة واضحة عن مدى نشاط صناعات البلد وسوق رأس المال والخدمات والأموال التي تدخل البلاد من حكومات أخرى أو من خلال التحويلات المالية. ويسلط الحساب الجاري الضوء أيضاً على ما يجري تداوله مع بلدان أخرى، وهو إنعكاس جيد للميزة النسبية لكل دولة في الاقتصاد العالمي.

وبلغت قيمة الحساب الجاري عام ٢٠١٤ (١٨٥١.٧-) مليون دينار أردني؛ أي ما نسبته (-) ١٦.٦١% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ارتفعت قيمة عجز الحساب الجاري في نهاية عام ٢٠١٦ ليصل إلى (٢٦١٩.٢-) مليون دينار أردني؛ أي ما نسبته (-) ٢٢.٥% من الناتج المحلي الإجمالي، ومع نهاية عام ٢٠١٨ بلغت قيمة عجز الحساب الجاري (٢١٠٧.٨-) مليون دينار أردني؛ أي ما نسبته (-) ٢٠.٨٣% من الناتج المحلي الإجمالي (تقرير البنك المركزي الأردني، ٢٠١٨).

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لاختبار محددات الحساب الجاري في الأردن ممثلة بـ (النمو الاقتصادي والاستثمار العام والانفتاح الاقتصادي وعجز الموازنة العامة) للفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

١-١ مشكلة الدراسة

يواجه الحساب الجاري الأردني مشكلة التزايد المستمر والدوري في العجز، ويعود ذلك إلى تأثير العديد من المتغيرات، لذا تسعى هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما تأثير النمو الاقتصادي على الحساب الجاري الأردني خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)؟
٢. ما تأثير الإنفتاح الاقتصادي على الحساب الجاري الأردني خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)؟
٣. ما تأثير الاستثمار العام على الحساب الجاري الأردني خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)؟
٤. ما تأثير عجز الموازنة العامة على الحساب الجاري الأردني خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)؟

٢-١ أهداف الدراسة

تتمثل هذه الدراسة بما يلي :

١. قياس أثر الإنفتاح الاقتصادي على الحساب الجاري خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨).
٢. قياس أثر الاستثمار العام على الحساب الجاري خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨).
٣. قياس أثر النمو الاقتصادي على الحساب الجاري خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨).
٤. قياس أثر عجز الموازنة العامة على الحساب الجاري خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨).
٥. دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، الإنفتاح الاقتصادي، الاستثمار العام، عجز الموازنة العامة) والحساب الجاري الأردني على المدى القصير والطويل.

٣-١ أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الأردني وفي الاقتصاد الأردني حيث يعد أهم مكونات ميزان المدفوعات، كما تتبع أهمية الدراسة من سعيها للوصول إلى نتائج و توصيات قد تفيد أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في وضع السياسات التي تحد من الآثار السلبية للمتغيرات الاقتصادية وزيادة آثارها الإيجابية.

٤-١ منهجية الدراسة

لإستقصاء محددات الحساب الجاري فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري بالاعتماد على الدراسات السابقة المتوفرة بهذا الخصوص. كما تم الاعتماد على المنهج الكمي في تحليل بيانات هذه الدراسة وتحقيق أهدافها وذلك خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٨) باستخدام بيانات سنوية باستخدام برمجية (E-views & SPSS) ١٠.

٥-١ فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التالية:

- هناك تأثير طردي للنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الحساب الجاري في الأردن.
- هناك تأثير عكسي لعجز الموازنة العامة على الحساب الجاري في الأردن.
- هناك تأثير طردي للإنتفاخ الاقتصادي على الحساب الجاري في الأردن.
- هناك تأثير طردي لإجمالي الإنفاق الرأسمالي على الحساب الجاري في الأردن.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

يتناول هذا الفصل إستعراض لكل من الإطار النظري والدراسات السابقة على النحو التالي: يتضمن الإطار النظري مفهوم ميزان المدفوعات، الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات، مكونات ميزان المدفوعات، توازن ميزان المدفوعات وأسباب إختلاله وطرق معالجته، ماهية الميزان التجاري، عجز الميزان التجاري، المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الحساب الجاري، ونماذج تفسير رصيد الحساب الجاري، كما تم تقديم عرض للدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة.

٢-١ مفهوم ميزان المدفوعات

يُعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، وذلك لأن البيانات الموجودة داخله لها دلالتها الخاصة التي تُعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، وورد له العديد من التعريفات التي نُشير إلى أهمها:

عرفه خلف (٢٠٠٤) بأنه: "حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي". وعرفه (٢٠٠٦) Michel بأنه: "سجل أساسي ومنظم، يتم فيه تسجيل جميع المعاملات الاقتصادية بين الحكومات والمواطنين والمؤسسات المحلية في بلد ما مع نظرائهم في بلد أجنبي خلال فترة معينة عادةً ما تكون سنة".

كما عرفه الجريري (٢٠١٢) بأنه: "تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية بين البلدان والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة واحدة".

وعرفه كُلم من الخزعلي والرقيبات (٢٠١٨) بأنه: "بيان يُسجل قيمة الحقوق والديون التي تنشأ بين بلد معين والعالم الخارجي، نتيجة لجميع أنواع التبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين بالخارج خلال فترة معينة وتم الإتفاق على تحديدها بسنة واحدة".

وبعد مناقشة التعريفات السابقة، لعل التعريف المناسب لميزان المدفوعات بأنه سجل تُسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين وغير المقيمين في تلك الدولة خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة.

٢-٢ الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات

توفر بيانات ميزان المدفوعات معلومات مهمة حول الوضع الاقتصادي للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، وبالتالي فإن تسجيل المعاملات الاقتصادية مهم للأسباب التالية (محمد، ٢٠١٦):

١. يوضح ميزان المدفوعات هيكل المعاملات الاقتصادية والقوة الاقتصادية للدولة لأنه يبرز حجم الصادرات والمستوردات.
٢. يبين ميزان المدفوعات آثار السياسة الاقتصادية على التجارة الخارجية.
٣. يعكس ميزان المدفوعات درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها، إذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبيراً دلّ ذلك على درجة إنفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، والعكس صحيح.
٤. يُعتبر ميزان المدفوعات أداة تُشير إلى نقاط قوة وضعف الدولة، وأداة لتحديد أسعار الصرف.
٥. يتبع ميزان المدفوعات التدفقات ما بين المقيمين وغير المقيمين في دولة ما خلال مدة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، وهو يسمح بتسجيل كل التدفقات السلعية والخدمية من وإلى الدولة وكذلك العرض والطلب وبالتالي متابعة تطور سعر الصرف.
٦. يُعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار لتخطيط علاقتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية.

٢-٣ مكونات ميزان المدفوعات

١. الحساب الجاري: ويشتمل على المعاملات الدولية التي يُمكن أن تؤثر بشكل مباشر على حجم الدخل القومي، إما عن طريق زيادته أو خفضه، وهذا ما يُسمى حساب الدخل، وينقسم إلى حسابين فرعيين: الحساب التجاري وحساب التحويلات. وينقسم الحساب التجاري إلى حسابين فرعيين هما: أولاً: حساب التجارة المنظورة، ويشمل جميع العناصر

المتعلقة بتصدير وإستيراد البضائع المادية التي تمر عبر حدود الدولة الجمركية، ثانياً: حساب التجارة غير المنظورة، ويشمل جميع الخدمات المتبادلة بين البلدان وخارجها، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية، بالإضافة إلى الخدمات المختلفة، ويُضاف بند دخل الاستثمار، والذي يُمثل في الواقع الخدمات التي يُقدمها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

ويرتبط حساب التحويلات بالتبادلات بين البلدان من الخارج خلال فترة الميزان بدون رسوم، أي أنها عمليات غير متبادلة؛ أي من جانب واحد، ولا تؤدي إلى دين معين أو حق معين، ويتضمن حساب التحويلات بند واحد وهو الهبات والتعويضات، فالهبات والمساعدات التي يُقدمها الأفراد والحكومة إلى الأجانب تُسجل في الجانب المدين بينما يتم تسجيل المساعدات التي تتلقاها الدولة أو الأفراد من الخارج في الطرف الدائن (عوض الله، ٢٠٠٧).

٢. حساب رأس المال : ويسجل هذا الحساب تحركات رؤوس الأموال بين الدولة وبقية العالم والتي تؤدي إلى تغيير في حالة البلد أو في الدين الخارجي للبلد، وكذلك تغييرات في أصول الإحتياطي الرسمي للبلد خلال فترة مُحددة بواسطة ميزان المدفوعات. والعناصر الموجودة في هذا الحساب هي رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل. وتشمل حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل رأس المال المحول من وإلى الخارج للاستثمارات طويلة الأجل؛ أي لأكثر من عام. وعندما يستثمر المقيمون في الخارج أي مدفوعات للأجانب يُقيد مديناً في حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، وفي مقابل هذه المدفوعات يتمتع المستثمرون المحليون بحقوق مالية للأجانب سيتم تحقيقها كإيصالات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تسوية الاستثمار؛ أي عندما يستثمر الأجانب في البلد، يكون هناك تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل. ويُسجل دائن في حساب رأس المال في ميزان المدفوعات لأنه يتضمن إيصالات نقدية للمقيمين، وفي المقابل، يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المقيمين (شقيري وآخرون، ٢٠١٧).

أما حركات رأس المال قصيرة الأجل هي تلك المعاملات التي يتم التفاوض عليها في وقت أقل من العملات الأجنبية والودائع المصرفية والأوراق المالية قصيرة الأجل. وتتميز هذه الاستثمارات بشكل عام بالسيولة العالية وسهولة الحركة بين البلدان، وليس هناك شك

في أن هذه الأشكال من تحويلات رأس المال قد تم تهيئتها حقًا أو دينياً على الخارج أو العكس، بمعنى أنه يمكنك إضافة أو طرح تلك الحقوق أو ديون البلد في مختلف وحداتك الاقتصادية على العالم الخارجي (عمارة وعبد العزيز، ٢٠١٦).

٣. حساب عمليات التسوية الرسمية: ويتم في هذا الحساب تسجيل حركات (التدفق الداخلي والتدفق الخارجي) نيابة عن أطراف ثالثة في الخصوم السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب، والتغير في الأصول القابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة، ومركز الذهب في صندوق النقد الدولي. وتُفيد زيادة التزامات الدولة إتجاه الحائزين الرسميين، والنقص في الموجودات الإحتياطية الرسمية للدولة في الجانب الدائن، أما النقص في التزامات الدولة تجاه الحائزين الأجانب والزيادة في موجودات الإحتياطي الرسمية في الجانب المدين (العيساوي، ٢٠١٢).

٢-٤ توازن ميزان المدفوعات وأسباب إختلاله وطرق معالجته

يُعتبر ميزان المدفوعات إنعكاس للوضع الاقتصادي للدولة والذي يُوضح وضعها في دائرة العلاقات الدولية وضرورة الحاجة إلى توازن جانبيه في آخر الفترة الزمنية. ويُسمى التوازن المحاسبي بالتوازن الدفترى، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافؤ إجمالي الدخل الخارجي مع المدفوعات الخاصة، أي تساوي الجانبيين الدائن والمدين بعد إجراء التعديلات، ومن الخطأ الحكم على الوضع الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن إفتراضي غير مهم من الناحية الاقتصادية ولا يدوم على المدى الطويل ويخفي إختلالاً أكبر في النشاط الاقتصادي للدول. ويُمكن تحقيق المساواة تلقائياً دون الحاجة إلى إجراء تعديلات محاسبية من خلال استخدام الإحتياطيات الدولية، وبالتالي يُصبح توازنًا اقتصادياً. ومع ذلك، إذا ظهر عجز أو فائض، فإن الإحتياطيات تتحرك لتحقيق التوازن المحتوم بغض النظر عن الظروف الاقتصادية السائدة في الدولة (خالد، ٢٠١٤).

ويُعتبر إختلال ميزان المدفوعات الحالة الأكثر ملازمة وخاصة في البلدان النامية، حيث أصبحت مشكلة عادية، وعندما نتحدث عن حالة عدم التوازن، فإننا نشير إلى عدم التوازن بين المدفوعات والمقبوضات الخارجية لهذه الدول لقاء المعاملات التي تتعلق في ميزان المدفوعات. ويُقصد بعدم التوازن أو الإختلال في ميزان المدفوعات أن التساوي في

المعادلة المحاسبية قد تم إجراؤها في حالة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة جميع عناصر ميزان المدفوعات بعناية لمعرفة موقع الخلل، هل هو في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات أو ميزان المعاملات الرأسمالية، والعمل على إيجاد حلول لهذا الإختلال في جميع أشكاله ومحاولة التخفيف من الآثار الناتجة عنه. ويكون الإختلال في ميزان المدفوعات على الصور التالية (بسدات، ٢٠١٦):

١. الإختلال في صورة العجز: وهي حالة يتجاوز فيها الجانب المدين الجانب الدائن في المعاملات المستقلة، أي الحقوق التي تملكها الدولة غير كافية للوفاء بالتزاماتها، على سبيل المثال تخفيض الصادرات للمستوردات، التي تُنتج إنخفاض الدخل من الخارج وإنخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال، كما يقيس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الإحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الإستيراد وإنخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة العملة المحلية (ابو شرار، ٢٠١٨).

٢. الإختلال في صورة فائض: يعتقد الكثيرون أن هذه الصورة إيجابية، لكنها في الحقيقة تخفي في طياتها الكثير من المشكلات، لأن الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها وزيادة الحقوق عن الإلتزامات التي يجب الوفاء بها، إلى جانب وجود أموال غير نشطة ليست في صالح البلد التي تعيش دون المستوى الحقيقي، لأنها لا تتمتع بكل ثروتها، وبسبب الاعتماد الكبير على صادراتها فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع في أسعار المنتجات المحلية، بحيث يمكن تحفيز التضخم المحلي ومواجهة هذا الفائض في الخارج أو زيادة الإحتياطات الرسمية (حشيش، ٢٠١٠).

ويعود الإختلال في ميزان المدفوعات إلى العديد من الأسباب، ومنها: أولاً: تغييرات سعر الصرف الأجنبي للعملة المحلية، فإن تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته يؤدي إلى جعل السلع المستوردة أرخص في نظر المستهلك المحلي والسلع المنتجة محلياً أعلى في نظر المستهلك الأجنبي، وبالتالي إنخفاض الصادرات وزيادة المستوردات؛ مما يؤدي إلى حدوث إختلال (عجز) في ميزان المدفوعات، والعكس صحيح. ثانياً: تقلب الدورات الاقتصادية (حالة الازدهار أو الركود)، ففي حالة التضخم تزيد مستويات

الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر ذلك على حجم الصادرات والمستوردات، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات وزيادة الطلب على المستوردات، وذلك يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والعكس صحيح. ثالثاً: الأسباب الهيكلية وهي الأسباب المتعلقة بالمشورات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات على حد سواء) وعلاقتها بالدخل المحلي، وكذلك قدرتها الإنتاجية وأساليبها التقنية المتقدمة. رابعاً: الأسباب الدورية والظروف الطارئة وهي أسباب ترتبط بالتقلبات الاقتصادية التي تؤثر على النظام الاقتصادي الرأسمالي متمثلة في فترات الانكماش والتضخم، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ كالحروب، والكوارث الطبيعية، والتغيرات في أنواق المستهلكين (ابو شرار، ٢٠١٨).

ويُعتبر الخلل في ميزان المدفوعات وخاصة في حالة العجز مؤشر على الأداء الضعيف للاقتصاد بشكل عام، وفي معظم الأحوال تتدخل السلطات العامة لتحقيق التوازن في هذا الميزان من خلال مجموعة من التدابير الاقتصادية شريطة ألا يكون الاقتصاد الوطني ضعيفاً. ويمكن معالجة إختلالات ميزان المدفوعات عن طريق آليتين رئيسيتين هما (شقيري، ٢٠١٧):

١. التصحيح عن طريق آلية السوق

ويتم معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال تحليل النظرية التقليدية ونظرية كينز والنظرية الحديثة. وتتلخص النظرية التقليدية بأن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يحدث نتيجة للتغير في الأسعار في الداخل أو الخارج، مما يؤثر على حجم الإستيراد والتصدير. وتتلخص نظرية كينز بالاعتماد على التغيرات في الدخل القومي لإستعادة التوازن، أي التغيرات في الدخل وتأثيراتها على العملات، وبالتالي التأثير على حالة وضع ميزان المدفوعات. وأخيراً تتلخص النظرية الحديثة بالتغيرات في الأسعار

والإيرادات لتفسير التوازن الخارجي للدولة، بالإضافة إلى إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات للوصول إلى نظرية متكاملة.

٢. التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات لمعالجة خلل ميزان المدفوعات وذلك من خلال تدابير متخذة داخل وخارج الاقتصاد الوطني، ومن التدابير المتخذة داخل الاقتصاد الوطني ما يلي:

١. بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة العجز في الميزان.

٢. بيع العقارات الوطنية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية.

٣. استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيراد، مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية، وكذلك تشجيع الصادرات من أجل العمل على موازنة ميزان المدفوعات.

٤. استخدام الذهب والإحتياطيات الدولية المتاحة في البلاد لتصحيح الخلل في التوازن.

ومن التدابير المتخذة خارج الاقتصاد الوطني ما يلي:

١. استخدام القروض الأجنبية من مصادر مختلفة، مثل صندوق النقد الدولي أو البنوك المركزية الأجنبية أو الأسواق المالية الدولية.

٢. بيع جزء من إحتياطي الذهب في الخارج.

٣. بيع الأسهم والسندات المملوكة من قبل السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على العملات الأجنبية.

٢-٥ ماهية الميزان التجاري

عرفه محمود (٢٠١٧) الميزان التجاري بأنه: "ميزان العمليات، أي المشتريات والمبيعات من تلك السلع والخدمات".

كما عرفه خلف (٢٠١٨) بأنه: "الحساب الذي يسجل جميع المعاملات المتعلقة بنقل البضائع والخدمات من الدولة إلى الخارج، وقد يكون في حالة وجود فائض أو عجز". وينقسم الميزان التجاري إلى ما يلي:

١. الميزان التجاري السلعي أو ميزان التجارة المنظورة

ويتم خلاله تسجيل قيمة المعاملات من السلع الملموسة، سواء كانت صادرات أو مستوردات. ويُعتبر هذا الحساب هو أحد أهم الحسابات في المعاملات الدولية، حيث يتم تسجيل صادرات البضائع الملموسة ب قيد دائن وتسجيل مستوردات البضائع ب قيد مدين (ناصيف، ٢٠٠٨).

٢. الميزان التجاري الخدمي أو ميزان التجارة غير المنظورة

ويشتمل على جميع الخدمات المتبادلة بين الدول مثل (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال) (خلف، ٢٠١٨).

٢-٥-١ عجز الميزان التجاري

يُعد الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة نظرًا لأهمية التجارة الخارجية الكبيرة من قبل المستثمرين، وترجع أهميته إلى حقيقة أن البلد لديه فائض في الميزان التجاري، كون صادرات السلع أكبر من المستوردات منها، مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون مرتفعًا وأن البضاعة ستكون منافسة من حيث السعر والجودة في السوق المحلي والسوق الخارجي، مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني، وزيادة نسبة الوظائف ومستوى الأجور، وبالتالي زيادة إجمالي إنفاق السوق التي ستحرك الاقتصاد نحو النمو (قريشي، ٢٠٠٧).

ومع ذلك، هناك فترات معينة من النمو مصحوبة بقوة عملة ذلك البلد كنتيجة لقوة اقتصاده، مما يجعل من الصعب التصدير بسبب سعر عملتها مقابل العملات الأخرى، ويمكن أن يكون العجز التجاري مفهوماً ومن السهل تفسيره من قبل الاقتصاديين.

والتأثير مرتبط بمؤشرات العملات والأسهم، فإن فائض الميزان التجاري مفيد للاقتصاد بشكل عام؛ لأنه يُوضح أن إنتاج ودخل الدولة أكثر من التدفق النقدي الخارج صادر بسبب الزيادة في الصادرات عن المستوردات، مما يعني مصدر دخل آخر للاقتصاد. وفي هذه الحالة، ترتفع أسعار الأسهم إلى جانب طلب الناس لشراء الأسهم ذات العائد المرتفع. ولكي يقوم المستورد بشراء البضائع والصادرات من بلد ما، فإنه يحتاج إلى شراء عملة ذلك البلد، مما يزيد من الطلب على هذه العملة، وبالتالي إرتفاع قيمتها، ولكن هذا الإرتفاع سيجعل قيمة البضاعة مرتفعة للمستورد، وبالتالي تقليل قيمة التبادل التجاري. بينما يعكس العجز في الميزان التجاري عددًا قليلاً من الصادرات مقارنة بالمستوردات، مما يؤدي إلى إنخفاض التدفق النقدي الخارجي عن الذي يدخل إلى الدولة، حيث أن استمرار العجز وزيادته يُشير إلى احتمال إنخفاض الإنتاجية وإرتفاع معدلات البطالة، والتي تُعتبر سلبية بشكل عام بالنسبة للاقتصاد (مطر وآخرون، ٢٠٠٨).

٦-٢ المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الحساب الجاري

١-٦-٢ النمو الاقتصادي

يُعرّف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الحقيقية في كمية السلع والخدمات التي يُنتجها اقتصاد دولة معينة باستخدام المكونات الرئيسية للاقتصاد وهي: (الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم). ويعكس النمو الاقتصادي درجة النشاط الاقتصادي ودرجة تطوره في الدولة، ويتم قياسه باستخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بإستثناء تأثير التضخم أو مقدار الإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يكون معدل النمو إسمى أوحقيقي (بوددخ، ٢٠٠٩).

وترتكز عملية النمو الاقتصادي على ثلاثة عناصر أساسية (موساوي، ٢٠١٥) وهي:

١. عنصر رأس المال: يتم تعريفها على أنها مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في الاقتصاد. ويمثل رأس المال أيضاً مجموع الاستثمارات والمعدات والبنية التحتية التي يملكها الاقتصاد في وقت معين. ويتم تمويل رأس المال من خلال المدخرات الموجهة للإستثمار، حيث أن مقدار الزيادة في الإدخار يزيد بدوره من الإنتاج والدخل.

٢. عنصر العمل: هو استخدام القدرات البشرية والمادية والفكرية في إنتاج السلع والخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات، وهو عنصر مهم لزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج الوطني. ويعد تحسين جودة مكون العمل عنصراً هاماً لزيادة الإنتاجية، ويتم تحسين عنصر العمل من خلال التدريب والتعليم أثناء العمل.

٣. عنصر التقدم التكنولوجي: يعمل التقدم التقني على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج عن طريق تحسين إستغلال كل عنصر من عناصر الإنتاج. حتى لو بقيت عناصر الإنتاج دون تغيير وحدث تقدم تقني، فإن هذا سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي.

٢-٦-٢ الإنفتاح الاقتصادي

ويقصد بالإنفتاح الاقتصادي نسبة حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويُعتبر عاملاً مُحدداً للحساب الجاري، إذ أنه لكل اقتصاد ظروف مختلفة تؤثر على تحديد مستوى الإنفتاح الاقتصادي (Erkilic, ٢٠٠٦).

ويُقصد بالإنفتاح الاقتصادي المالي أو التجاري حرية حركة رؤوس الأموال المادية والمالية والسلع والخدمات، كما تُشير عملية التحرر إلى العوامل الإيجابية التي يُمكن أن تُعزز التنمية الاقتصادية؛ كالوصول إلى التقنيات التكنولوجية الجديدة، والحصول على المعرفة والمهارات الإدارية، والعمل على إرساء الطابع المؤسسي في إجمالي إنتاجية العوامل، وزيادة نطاق الأدوات المالية (عبد الحميد، ٢٠٠٨).

ويوجد العديد من مقاييس درجة الإنفتاح الاقتصادي (الهنداوي، ٢٠١٣)، ومنها:

١. مقياس الكثافة التجارية: وهو المقياس الأكثر شيوعاً في معظم الدراسات بسبب إعلانه عن الصادرات والمستوردات والناتج المحلي الإجمالي، والذي يُعطي مقياساً لكثافة التجارة الخارجية، ويُمثل مجموع الصادرات والمستوردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي مضروباً في ١٠٠.

٢. مقياس نسبة الضرائب الجمركية: يعكس هذا المقياس مساهمة الضرائب الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي.

٣. مقياس الحماية الإغلاقية: يُشير هذا المقياس إلى أن القيمة المضافة على المستوى المحلي أكبر من القيمة المضافة على المستوى العالمي نتيجة لإرتفاع معدل الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج والسلع الاستهلاكية. ويوفر هذا المقياس صورة لكفاءة وجودة الإنتاج وقدرته على المنافسة على مستوى العالم.

٤. مقياس التشوهات في الأسعار (مستوى الأسعار النسبي): تم تصميم هذا المؤشر بغرض مقارنة الدول من حيث فروق الأسعار بين البلدان للسلع والخدمات.

٢-٦-٢-١ الصادرات والمستوردات

يتمثل الميزان التجاري في الصادرات والمستوردات، إذ عرف داود (٢٠١١) الصادرات بأنها: "السلع والخدمات والأصول الرأسمالية المباعة للدول والتي تنتقل خارجياً من الدول المنتجة لها، والتي قد تكون تدفقات للمنتجات والخدمات وقد تكون تدفقات للأصول الرأسمالية". كما عرف العبيد والبيلي (٢٠١٥) الصادرات بأنها: "جزء من المنتج الوطني الذي يُباع إلى العالم الخارجي كجزء من الطلب على الإنتاج المحلي".

ويتضمن هيكل الصادرات جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات. ويُعبر التركيب السلعي عن طبيعة هيكل الاقتصاد الوطني، إذ أنه كلما كانت مكوناتها أكثر تنوعاً يتم توزيع أهميتها النسبية على أكبر عدد من المنتجات المصدرة، مما يدل على تطوير الهيكل الإنتاجي والتقليل من المخاطر التي تُواجه صادرات البلاد للحصول على عوائد أجنبية. ويعكس التوزيع الجغرافي للصادرات عن وجهة الصادرات إلى الأسواق الخارجية (الوادي وآخرون، ٢٠١٨).

عرف برايس (٢٠١٦) المستوردات بأنها: "جزء من المنتج الوطني للبلدان الأخرى المستخدمة داخل هذه البلدان عن طريق تدفق إستيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه البلدان، حيث تُباع هذه البضائع للمواطنين داخل الدولة وتكون قيمة هذه البضائع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع". كما عرف العبيد والبيلي (٢٠١٥) المستوردات بأنها: "جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل".

٢-٦-٣ الموازنة العامة

عرف العربي وعساف (٢٠٠٤) الموازنة العامة بأنها: "خطة يتم التعبير عنها من ناحية مالية وتُغطي فترة زمنية عادة ما تكون سنة". وعرفها البطريق (٢٠١١) بأنها: "تقدير مالي مفصل لنفقات وإيرادات الدولة خلال السنة المالية القادمة التي أعدتها هيئات الدولة، واعتمدها السلطة التشريعية لإصدار قانون يربط الميزانية، والذي يسمح لهذه الهيئات بتنفيذ ميزانية الدولة من الجانب التحصيلي والإنفاقي، وفقاً للبرامج التفصيلية التي يحتوي عليها". كما عرفها محرز (٢٠١٤) كوثيقة مهمة وافق عليها البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات اللازمة لتلبية الإحتياجات العامة والدخل اللازم لتغطية هذه النفقات لفترة مستقبلية عادةً ما تكون سنة واحدة. وتُعتبر الموازنة العامة أداة تنسيق بين أنشطة الحكومة المختلفة من خلال توزيع وتخصيص موارد الدولة المختلفة على أوجه الإستخدامات المتعددة للجهات المُنفذة وفقاً لحاجة كل جهة في ضوء أولويات الإنفاق.

٢-٦-٤ الإستثمار العام

هناك علاقة بين الدخل والإدخار والاستثمارات، وذلك لأن المدخرات هي الدخل مطروحاً منها النفقات، وهو مجموع الإستهلاك والاستثمار، ويُمكن إعتبار رصيد الحساب الجاري بمثابة الفرق بين الإدخار والاستثمار. وعادةً ما يُستخدم النمو في الدخل لتغطية فروق الإستهلاك بين الفترات الزمنية عن طريق الوصول إلى محفظة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (Erkilic, ٢٠٠٦).

وعرف الطاهر (٢٠٠٨) الإستثمار العام بأنه: "ما تنفقه الدولة لشراء السلع الإستثمارية المُستخدمة لإنشاء مشاريع عامة، بهدف زيادة تكوين رأس المال في المجتمع". ويُمثل الإستثمار العام جميع مجالات الإنفاق التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة وتحسين مستوى معيشة المواطنين (الشراح وحسن، ٢٠٠٩).

ويسعى الاستثمار العام إلى التحريك المباشر أو غير المباشر للنشاط الاقتصادي، حيث يُعتبر من العوامل العملية الإنتاجية المؤثرة على العمليات الإنتاجية والاقتصادية وعلى رأس المال النقدي، ويتم الاستثمار في الموجودات خلال فترات زمنية طويلة من أجل قيام الدولة بإنشاء مشاريع إنتاجية جديدة (وزارة المالية الأردنية، ٢٠١٨).

وتكمن أهمية الاستثمار العام في العديد من الأمور ومنها: مساهمة الاستثمار العام في الحد من البطالة من خلال استخدام الكثير من العمال، وبالتالي الحد من الفقر والجهل، المساهمة في التطور التكنولوجي من خلال دمج التكنولوجيا المتقدمة مع ظروف المجتمع، المساهمة في تحسين البنية التحتية لبناء الجسور والطرق وأنظمة النقل العام، تحقيق المشاريع ذات الأهداف الاقتصادية، المساهمة في زيادة الإيرادات المالية للدولة، مما يتيح سداد الإلتزامات المالية للمشروعات، المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى المساهمة في ضمان بيئة اقتصادية مستقرة في المجتمع، والمساهمة في زيادة الإيراد القومي وزيادة الثروة الوطنية، حيث يزيد الاستثمار من الموارد الاقتصادية والدخل الناتج عنها (عبدالله، ٢٠١٥).

٢-٧ نماذج تفسير رصيد الحساب الجاري

تقترب جميع المفاهيم التالية من رصيد الحساب الجاري من منظور مختلف، لكن من الممكن أن نقول أن جميعها تُعاني من بعض نقاط الضعف أثناء شرح رصيد الحساب الجاري. ومع ذلك، فإن هذه المفاهيم تصل إلى نتائج متسقة مع بعضها البعض، ووفقاً لهذه المفاهيم، تعتمد الاختلافات الخارجية في الاقتصاد على السياسات المحلية وحل العجز من خلال الجمع المناسب بين سعر الصرف والسياسات النقدية والمالية (Erkilic, ٢٠٠٦).

٢-٧-١ نموذج المرونة Elasticity Approach

تتمثل نقطة التركيز الرئيسية لنهج المرونة في ميزان التجارة الخارجية الذي يُعد العنصر الأكثر أهمية في رصيد الحساب الجاري مقارنة بالمكونات الأخرى. ويعتمد ميزان التجارة الخارجية بدرجة كبيرة على القدرة التنافسية للبلدان؛ وبالتالي تُعد الأسعار الدولية فعالة للغاية لتحديد ميزان التجارة الخارجية لأنها المصدر الأساسي للقدرة التنافسية. وإذا إنخفضت الأسعار المحلية في بلد ما، فمن المتوقع أن تزداد القدرة على

تصدير البضائع، وذلك بسبب انخفاض الأسعار والذي هو انخفاض قيمة العملة المحلية التي قد تقوم بها البنوك المركزية عن قصد. تم وصف إستجابة الميزان التجاري للحركات في سعر الصرف الحقيقي بواسطة منحنى J أو J-Curve والذي عرضه كل من (Rose and Yellen, ١٩٨٩)، ويُشير J-Curve إلى أن انخفاض قيمة العملة يزيد من سوء الميزان التجاري في المرحلة الأولى، لكن بعد نقطة معينة سيكون له تأثير تصحيحي على الميزان التجاري الذي ينقل الرصيد إلى فائض.

إن انخفاض قيمة العملة المحلية قد يُحفز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة مبدئية في أسعار السلع الأجنبية مقارنة بالسلع المحلية من خلال زيادة القدرة التنافسية العالمية للصناعات المحلية (Kandil and Mirzaie, ٢٠٠٥). وعادةً يُمكن أن يُساعد تخفيض القيمة أو الإستهلاك الإسمي فقط في إستعادة الإختلالات التجارية إذا تغيرت إستجابة العناصر التجارية للتغيرات في الأسعار بطريقة يمكن التنبؤ بها (Reinhart, ١٩٩٥). ومع ذلك، فإن هذا التأثير التصحيحي يعتمد على شروط مارشال ليرنر -Marshall-Lerner، حيث إذا كانت التجارة الخارجية لبلد ما غير مرنة تماماً لتغير الأسعار، فليس من المنطقي توقع حدوث أي تحسن في الميزان التجاري، وهذا الموقف الذي يُطلق عليه "المرونة الصفرية"؛ وهو حالة نادرة جداً، ولكن حالة مارشال ليرنر تحاول معرفة الحد الأدنى لنقطة المرونة لتوقع حدوث تحسن، وتُشير حالة Marshall-Lerner إلى أن مجموع مرونة الطلب للإستيراد والتصدير إلى السعر يجب أن يكون مساوياً أو يتجاوز الوحدة (Melvin and Norrbin, ٢٠١٣).

ويُمكن صياغة الميزان التجاري بالصيغة التالية: حيث تحدد نسبة الصادرات الإسمية إلى المستوردات الإسمية التي تعبر عنها BT، وحجم الصادرات X، والأسعار المحلية Pd، وحجم الإستيراد M، والأسعار الأجنبية Pf وسعر الصرف الفوري الإسمي S:

$$BT_t = \frac{P_d t X_t}{P_f t S_t M_t}$$

ويمكن صياغة المعادلة السابقة على النحو التالي:

$$BT_t = X_t - M_t - E_t$$

حيث:

$$E_t = S_t - P_d t + P_t$$

وهي تساوي سعر الصرف الحقيقي.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تعريف الطلب على الإستيراد والتصدير على المدى الطويل بواسطة (Mudida et al., ٢٠١٢) على النحو التالي:

$$X_t = \alpha X + \beta f Y f_t + \tau X E_t + \gamma X T$$

حيث تُشير المعادلة السابقة إلى الصادرات، في حين تُشير المعادلة التالية إلى قيمة المستوردات:

$$M_t = \alpha M + \beta Y d_t + \tau M E_t + \gamma M T$$

حيث τX و τM تعني مرونة التصدير والإستيراد، علاوة على ذلك، تُشير Y إلى الدخل الحقيقي المحلي والأجنبي على التوالي.

ومن خلال الجمع بين هذه الصيغ، من الممكن الحصول على الصيغة التالية لميزان التجارة طويل الأجل:

$$BT_t = (\alpha X - \alpha M) + \beta f Y f_t - \beta Y d_t + (\tau X + \tau M - 1) E_t + (\gamma X - \gamma M) T$$

ويشرح هذا التعبير ضرورة أن تكون مرونة الطلب عند الإستيراد والتصدير أكبر من واحد. وفي ظل هذه الظروف، يُمكن التعبير عن الحساب الجاري من خلال نموذج المرونة التالي:

$$CA = X - M + F * i'$$

وهناك بعض النقص في منهجية المرونة لشرح رصيد الحساب الجاري، نظراً لأن نهج المرونة لا يوفر سوى تفسير للميزان التجاري الذي يُعد مجرد جزء من ميزان المدفوعات. بالإضافة إلى ذلك، يدرس نهج المرونة آثار تخفيض قيمة العملة على رصيد الحساب الجاري، ومع ذلك فإنه لا يحتوي على أي تعليمات تتعلق بالسلع غير المتداولة في تعريف سعر الصرف الحقيقي (Erkilic, 2006). في هذا النهج، يؤخذ في الإعتبار تأثير سعر تخفيض قيمة العملة فقط، لكن يتم تجاهل تأثير إنخفاض قيمة الدخل (Adedeji et al., 2005).

٢-٧-٢ نموذج إجمالي النفقات Total Expenditure Approach

يُعبّر نهج المرونة عن تأثير تخفيض قيمة العملة على الأسعار التي قد تؤثر على الميزان التجاري، أما نهج الإنفاق الكلي فإنه يأخذ بعين الإعتبار المصروفات والإيرادات في تفسير رصيد الحساب الجاري. بهذا المعنى، يحاول نهج إجمالي النفقات شرح تأثير تخفيض قيمة العملة على النفقات بدلاً من الأسعار (Adamu and Itsede, 2009).

ووفقاً لهذا النهج، لا يُمكن تغطية الإختلالات الخارجية إلا بترتيبات هيكل النفقات نظراً لأنه يستخدم صيغة الدخل القومي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

ومن خلال إعادة ترتيب الصيغة، يُمكن الحصول على الصيغة التالية:

$$X - M = Y - (C + G + I)$$

يعتبر النهج أن الميزان التجاري هو الممثل الرئيسي لميزان المدفوعات، وعلى الرغم من أن الأدبيات تفترض أن الميزان التجاري وكيلاً للحساب الجاري، إلا أن الحساب الجاري يتضمن صافي دخل الاستثمار وصافي التحويلات من جانب واحد (Kim and Roubini, ٢٠٠٨).

إذا تحقق إجمالي النفقات أكثر من الإنتاج (Y)، فسيكون الإستيراد أكبر من التصدير وسيؤدي ذلك إلى عجز في الحساب الجاري، والعكس صحيح (Adamu and Itsede, ٢٠٠٩). وتتطلب المعادلة أن يقوم الاقتصاد بزيادة مستوى الإنتاج (Y) أو خفض مستوى الإنفاق من أجل تحسين عجز التجارة الخارجية. وفي حالة التوظيف الكامل، لا يُمكن زيادة مستوى الإنتاج أكثر، ويُمكن أن يتسبب تخفيض قيمة العملة في تخصيص مصادر لقطاع التصدير وتحويل النفقات من إستيراد البضائع إلى المنتجات المحلية (Tiryaki, ٢٠٠٢).

ويُمكن اشتقاق المعادلة لتحليل منظور "توفير الاستثمار" على النحو التالي:

$$X - M = S - I$$

حيث:

$$S = Y - (C + G)$$

تؤكد هذه المعادلة على أن سياسات دعم الاستثمار يمكن أن يكون لها آثار سلبية على الميزان التجاري بينما يمكن لسياسات دعم الإذخار أن تُحسن رصيد الحساب الجاري لأنها توفر إنخفاضاً في بنود الإنفاق.

يقترح نهج الإنفاق الكلي أيضاً تحديداً جديداً لرصيد الحساب الجاري والذي يدعم نهج موندل فليمنج Mundell-Fleming، الذي يُوضح أن الحساب الخارجي وحساب الرصيد المالي يتحركان في نفس الاتجاه، وهذا يعني أن الزيادة في عجز الموازنة تؤدي إلى زيادة في أسعار الفائدة مما يؤدي إلى ارتفاع تدفقات رأس المال وارتفاع قيمة العملة المحلية مما يسبب عجزاً في الحساب الجاري ويطلق عليه العجز المزدوج (Uz and Ketenci, ٢٠٠٩).

٢-٧-٣ النموذج النقدي Monetary Approach

يُركز النهج النقدي على العرض والطلب على النقود، ويقترح هذا النهج أن ميزان المدفوعات وتحركات سعر الصرف سببها التغييرات في الأسهم النقدية في ظل إفتراضات التوازن والاقتصاد المفتوح، ويُشير النموذج إلى أن الطلب على الأسهم المالية Md ، يساوي عرض المخزون النقدي Ms ، وعرض المخزون النقدي والسهم النقدي يساوي مجموعتين من الإلتزامات، صافي الأصول الخارجية R والأصول الداخلية الصافية للنظام المالي المحلي D .

$$Md = R + D$$

ويتم ضبط المعادلة على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Rt}{Rt} = \frac{\Delta Mt}{Mt} - \frac{\Delta Dt}{Dt}$$

يمكن اعتبار ΔRt ميزان المدفوعات، زيادة الطلب على المخزون النقدي (زيادة الأسعار أو الإنتاج وإنخفاض تكاليف الإحتفاظ بالمال) سيؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات (Borts and Hanson, ١٩٧٩).

ويتكون ميزان المدفوعات من حسابين فرعيين هما "الحساب الجاري" و"الحساب الرأسمالي والمالي".

$$R_t = CA_t + KA_t$$

ووفقاً لهذه المعادلة، لا يُمكن توفير حالة الأصل الخارجي الصفري إلا من خلال تغطية عجز الحساب الجاري مع وجود فائض في حساب رأس المال أو العكس. بل هو أيضاً شرط للحفاظ على ميزان المدفوعات. ومن ناحية أخرى، يُفسر النهج النقدي فقط التأثير قصير الأجل على ميزان المدفوعات؛ لأنه يُهمل الآثار الناجمة عن الارتباط بين محددات الأسهم والتدفق على المدى الطويل (Erkilic, 2006). علاوة على ذلك، فإن النهج النقدي لديه بعض الإفتراضات التي لا يُمكن تنفيذها إلا في اقتصاد مفتوح مع أسعار صرف ثابتة. باختصار، يُمكن إعتبار النهج النقدي منهجية جيدة فيما يتعلق بتفسير الأرصدة الخارجية والداخلية من خلال التغييرات في عرض النقود، لكنه غير كافٍ لشرح محددات الحساب الجاري مثل سعر الصرف وآثار التبادل التجاري.

٢-٨ الدراسات السابقة

٢-٨-١ الدراسات السابقة العربية

شاني وفاضل (٢٠٠١). قياس وتحليل العجز المزدوج في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٩.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل طبيعة العلاقة أو الارتباط بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في العراق، وبيان طبيعة العلاقة السببية بينهما. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، وأن طبيعة هذه العلاقة تعتمد على السياسات الاقتصادية المُتبعة في البلد وآثارها على الاقتصاد الكلي. وأوصت الدراسة بضرورة تقييد الإصدار النقدي وعدم تمادي السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي في الإصدار النقدي، لما لذلك من أثر في الحد من الضغوط التضخمية في البلد، والعمل على أن تكون نسبة الزيادة في عرض النقد مكافئة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

الجابري والزبيدي (٢٠١٣). أثر الإصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير سياسات الإصلاحات الاقتصادية وفق رؤية صندوق النقد والبنك الدوليين (IMF،WB) التي اتبعتها الأردن على الحساب الجاري بإعتباره ممثلاً عن ميزان المدفوعات كونه يُمثل الحساب الأهم فيه ليعبر عن التوازن الخارجي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠). واستخدمت الدراسة نموذج الإنحدار المتعدد بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى للوصول إلى نتائج الدراسة التي من أهمها أن سياسات الإصلاح الاقتصادي أدت إلى زيادة عجز الحساب الجاري نتيجة للحاجة لزيادة الاستثمارات لتمويل عملية التنمية في ظل ضعف القاعدة الانتاجية. وأوصت الدراسة بضرورة مراعاة التدرج في الإصلاحات والأخذ بالبعد الاجتماعي لأية سياسة هيكلية في الاقتصاد، وتبني برامج تعتمد على مفهوم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تنويع برامج الإصلاح الاقتصادي بالاعتماد على سياسات العرض والطلب في الوقت نفسه مع زيادة فاعلية السياسة المالية لتقليل عجز الموازنة العامة وتوفير عملات صعبة لتقليل عجز الحساب الجاري.

السوادي والعزام (٢٠١٥). العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والإفتاح التجاري: حالة الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقات بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة، والاستثمار، والإفتاح التجاري، ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأردني باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٠). وبينت النتائج أن المتغيرات تتحرك مع بعضها البعض في المدى الطويل، ويدعم التحليل وجهة النظر الكينزية بوجود علاقة بين الحساب الجاري وعجز الموازنة والاستثمار التي تنص على وجود ارتباط إيجابي بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، وتُشير إشارة معلمة الاستثمار السالبة والأقل إلى وجود فرضية Feldstein-Horioka، وأن الأردن مندمج بأسواق رأس المال العالمية، ووجد أن الإفتاح التجاري يزيد من العجز في الحساب الجاري، وكان للسياسة النقدية دور في زيادة عجز الحساب الجاري، في حين أن سعر الصرف الحقيقي الفعال كان له دور مهم في تخفيض العجز، إلا أنه لم يكن للنمو الاقتصادي الحقيقي أي تأثير على العجز.

وصاف (٢٠١٦). دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الحساب الجاري للعربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٤).

هدفت هذا الدراسة إلى معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية باستخدام بيانات سنوية عن ١١ متغير مستقل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٤. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد للوصول إلى نتائج الدراسة ومعرفة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية التي كان من أهمها: وجود علاقة عكسية بين رصيد الحساب الجاري وإجمالي المستوردات السلعية ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين رصيد الحساب الجاري وباقي المتغيرات المستقلة الأخرى، أما بالنسبة لمدى معنوية النموذج ككل فتفيد نتائج الدراسة إلى وجود معنوية للنموذج تدل على ملاءمة نموذج الدراسة للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الحمداني ومحمد (٢٠١٨). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الحساب الجاري العراق أنموذجا.

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب الجاري وذلك باستخدام منهجية Johansen في تحليل التكامل المشترك (Cointegration) لتقدير العلاقة طويلة الأجل، واستخدام تقنية نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لقياس العلاقة قصيرة الأجل وبالاعتماد على سببية جرانجر لتحديد إتجاه السببية بين متغيرات الدراسة في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١١). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحساب الجاري خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الحساب الجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين الحساب الجاري وكُل من سعر الصرف ومعدل التضخم. وأوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتحفيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي لإستقطاب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار في الدول العربية لتنشيط العمل الإنتاجي والإستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير وتقليل عجز الحساب الجاري.

علي وعبد العزيز (٢٠١٩). تحليل مقياس العجز المزدوج في الاقتصادات النفطية: دراسة حالة العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠١٦).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في العراق، واستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية السنوية للمدة (١٩٨٨-٢٠١٦)، وتناولت الدراسة الأساس النظري للعلاقة بين العجزين من منظور فرضيتين: المقترح الكينزي الذي يدل على وجود علاقة طردية بين العجزين باتجاه عجز الحساب الجاري، والتكافؤ الريادي الذي ينفي وجود أية علاقة بين العجزين. وأظهرت نتائج اختبار تحليل التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأمد بين العجزين، وأدلت نتائج اختبار جرينجر للسببية إلى وجود علاقة سببية مزدوجة بين هذين المتغيرين، كما أشارت نتائج نموذج تقدير تصحيح الخطأ (VEC) إلى وجود علاقة بين العجزين في الأمد القصير. وكان للسياسة المالية دور في زيادة عجز الموازنة كنتيجة لزيادة النفقات الكلية ولا سيما النفقات الجارية، في حين لم يكن للسياسة النقدية دور في إنخفاض عجز الحساب الجاري أو زيادة النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة علاج الإختلال في ميزان المدفوعات من خلال تطبيق السياسات النقدية والمالية الملائمة.

٢-٨-٢ الدراسات السابقة الأجنبية

Piersanti, (٢٠٠٠). "Current Account Dynamics and Expected Future Budget Deficits: Some International Evidence".

"ديناميكية الحساب الجاري والتوقعات المستقبلية لعجز الموازنة: بعض الأدلة الدولية"

وضحت الدراسة نموذجاً متوازناً للتوازن العام لإظهار العلاقة النظرية بين العجز المالي والحساب الجاري في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ووجدت الإختبارات التجريبية باستخدام معادلة الاقتصاد القياسي المبنية على نموذج التوقعات المستقبلية التأييد بقوة وجهة النظر القائلة بأن العجز في الحساب الجاري مرتبط بالعجز في الميزانية المتوقعة مستقبلاً خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٧).

Sighvatsson, (٢٠١١). "The Current Account Deficit in an International and Historical Context".

"عجز الحساب الجاري في سياق دولي وتاريخي"

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة المعاني المختلفة لمفهوم "العجز في الحساب الجاري المستدام" وحساسية النتائج للتغيرات في بعض الافتراضات. كما تناولت الدراسة مصادر وخصائص وعواقب فترات العجز المماثلة في ايسلندا وبلدان أخرى، وكيف تختلف عن الفترة الحالية بالإضافة إلى الحجج التي قُدمت في السنوات الأخيرة بأن عجز الحساب الجاري ليس كبيراً كما تُشير الأرقام الرسمية، ولا تهديد خطير للإستقرار طويل الأجل، وقد تم اختبار بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٦) في كل من ايسلندا استراليا ونيوزلندا واليونان وفنلندا وتايلندا والمكسيك وجمهورية التشيك. وقد أظهرت النتائج استمرار تدهور وضع الأصول الأجنبية الصافي للاقتصاد الايسلندي في المستقبل المنظور، ما لم تنمو الصادرات بوتيرة أسرع بكثير أو كانت المستوردات أبطأ مما كانت عليه في توقعات الأجور القريبة المدى. كما وأنه قد تكون هناك حاجة إلى تقليص الطلب المحلي من أجل إستعادة التوازن الخارجي. كما وأظهرت الإختلافات في الفترات السابقة للعجز في الحساب الجاري عن الحالية، وتشابهها مع تلك الموجودة في بلدان أخرى في التسعينيات.

Zubaidi Baharumshah & Bin Ismail, (٢٠١٢). "The Present Value Model and Thailand's Current Account Balance".

"نموذج القيمة الحالية ورصيد الحساب الجاري في تايلاند"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت إختلالات الحساب الجاري (الفائض أو العجز) مفرطة وبالتالي تشكل مصدر قلق، بالإضافة إلى تقييم درجة تنقل رأس المال من خلال مقارنة التباين في الحساب الجاري المستمد من النموذج الزمني ونموذج الحساب الجاري الفعلي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٦)، واستخدمت الدراسة اختبار F-test واختبار Bartlett واختبار Siegel uk Tukey للتحقق من صحة تجانس الإستهلاك الأمثل والفعلي للحسابات الجارية. وتوصلت الدراسة إلى أن القيمة الحالية لصافي الناتج

المستقبلي تعكس تطور سلسلة الحساب الجاري مع إنحراف صغير (غير مهم) بين الحساب الجاري الفعلي والإستهلاك المقدر. كما أظهرت نتائج الدراسة أن فرضية تجانس الإستهلاك الكامل لا يمكن رفضها من خلال بيانات فترة العينة الكاملة، مما يعني أن درجة تنقل رأس المال كانت عالية جداً، حتى خلال فترة ما بعد ١٩٩٧. وأخيراً إن نسبة التباين في الحساب الجاري الفعلي إلى الحساب الجاري الأمثل ليست أكبر من الناحية الإحصائية، لذلك يستنتج أنه لا يوجد دليل يشير إلى استخدام غير ملائم لتدفقات رأس المال خلال فترة العينة بأكملها.

Kollmann et al., (٢٠١٥). "What Drives the German Current

Account? And how does it Affect other EU Member States?"

"ما الذي يدفع الحساب الجاري الألماني؟ وكيف يؤثر على الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي؟"

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير نموذج مقارنة ثلاثي باستخدام بيانات لألمانيا وبقية منطقة اليورو وبقية دول العالم لتحليل محددات فائض الحساب الجاري لألمانيا بعد إطلاق اليورو خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣). وتشير نتائج الدراسة إلى أن الفائض الألماني يعكس سلسلة من الصدمات المتميزة، التفسيرات أحادية السببية للفائض غير كافية، وكانت أهم العوامل التي دفعت الفائض الألماني الصدمات الإيجابية لمعدل الادخار الألماني والطلب العالمي على الصادرات الألمانية، بالإضافة إلى إصلاحات سوق العمل الألمانية وغيرها من صدمات العرض الإجمالية الألمانية الإيجابية. تميل الصدمات الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع الحساب الجاري الألماني إلى تفاقم الميزان التجاري في بقية منطقة اليورو، ولكن كان لها تأثير ضعيف على النشاط الحقيقي في بقية منطقة اليورو. ويشير تحليل الدراسة إلى أن العوامل هذه من المحتمل أن تتناقص ببطء، مما يؤدي إلى انخفاض تدريجي للغاية في فائض الحساب الجاري الألماني والذي من شأنه التوسع في الإستهلاك والاستثمار من جانب الحكومة الألمانية رفع الناتج المحلي الإجمالي الألماني وتقليل فائض الحساب الجاري، لكن الآثار على الفائض ستكون ضعيفة.

Başarır and Erçakar, (٢٠١٦). “An Analysis of the Relationship between Crude Oil Prices, Current Account Deficit and Exchange Rates: Turkish Experiment”.

"تحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام وعجز الحساب الجاري وأسعار الصرف: التجربة التركية"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير أسعار النفط الخام وأسعار الصرف على عجز الحساب الجاري للاقتصاد التركي من خلال التحقيق في العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين عجز الحساب الجاري للاقتصاد التركي وأسعار النفط الخام (أسعار نفط برنت) وأسعار الصرف (USD / TRY)، وتم استخدام البيانات الشهرية بين ديسمبر ١٩٩١ ويناير ٢٠١٦ في الدراسة، كما تم اختبار العلاقات بين المتغيرات من خلال نموذج (Vector Auto Regressive (VAR)) ولم يتم العثور على أي من السلاسل مستقرًا بعد اختبارات جذر الوحدة، ولكن لوحظ أن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول. أولاً، تم تصميم نموذج VAR غير المقيد لتحديد العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وبعد العثور على العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات تم تقدير نموذج VECM (تصحيح خطأ المتجه) من أجل تحديد العلاقة قصيرة الأجل. كما تم اكتشاف علاقة سببية متبادلة بين أسعار النفط الخام ومتغيرات عجز الحساب الجاري وعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات الأخرى.

Eita et al., (٢٠١٨). “Macroeconomic Variables and Current Account Balance in Namibia”.

"متغيرات الاقتصاد الكلي ورصيد الحساب الجاري في ناميبيا"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات الاقتصاد الكلي لرصيد الحساب الجاري في ناميبيا خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٦). واعتمدت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي أو تقنية الارتباط المشترك التي طورها (Shin and Smith, ٢٠٠١). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها وجود دليل على فرضية العجز المزدوج في ناميبيا

ويجب أن يكون لها إنضباط مالي لتحسين حسابها الجاري، وأن الزيادة في تدفقات رأس المال أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تؤدي إلى تدهور الحساب الجاري، وأن الزيادة في أسعار الفائدة وأسعار السلع تؤدي إلى تحسن رصيد الحساب الجاري، وأخيراً أن السياسة النقدية الإنكماشية ساهمت في الحد من المستوردات غير المنتجة وتحسين رصيد الحساب الجاري.

وكان المتغير التابع لهذه الدراسة هو الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة هي: الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات أسعار السلع وتطوير الأمور الماليه عن طريق الائتمان تمتد إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي الفعال وسعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

وجاءت هذه الدراسة إمتداداً للدراسات السابقة حيث تقدم برهان عملي إضافي من دولة نامية وهي الأردن، بالإضافة إلى الفضول العلمي لدى الطالب للإطلاع على حقائق عجز الحساب الجاري، وأهمية هذا الموضوع ودوره في مساعدة مُتخذي القرار في قراراتهم والنهوض بالاقتصاد وإنتعاشه.

الفصل الثالث:

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

تمهيد

يتضمن هذا الفصل تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة للوصول إلى هدف الدراسة وهو معرفة أثر كل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، عجز الموازنة العامة، الإنفاق الاقتصادي، وإجمالي الإنفاق الرأسمالي على الحساب الجاري في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، وقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة في البنك المركزي الأردني.

٣-١ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يُعتبر التحليل الوصفي أحد أهم أساليب التحليل المتبعة لتفسير الظواهر العلمية، كما يُعتبر تحليل النتائج الإحصائية للمتغيرات ذو دلالة وتعبير مهمة ومفيدة في قراءة النتائج للظاهرة المدروسة، حيث تم عرض الجانب الوصفي لتحليل السلاسل الزمنية من الجانب الإحصائي لجميع متغيرات الدراسة خلال السنوات (١٩٩٠-٢٠١٨) وذلك باستخدام برمجية (SPSS, ١٠ E-views).

جدول رقم (٣-١): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة الرئيسية خلال الأعوام

٢٠١٨-١٩٩٠

| الاحتراف المعياري (Std. Divination) | أقل قيمة (Min. value) | أعلى قيمة (Max. value) | الوسيط (Median) | الوسط الحسابي (Mean) | |
|--|--------------------------|---------------------------|--------------------|-------------------------|--------------------------------|
| ١١٤٩.٨٧ | -٣٣٤٤.٩ | ٨٤٩.٨ | -٥.٨٧.٧ | -١٠٠٦.٣٣ | الحساب الجاري |
| ٢٨٩٥.٢٩ | ٢٩٦٨.٤ | ١١٨٧٢.٣ | ٦٨٢٣.٧ | ٧٣٧٧.٨٥ | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي |
| ٧٣٤.٤١ | -٦٩.٩ | -٢٥٩٧.٧ | -٦٩٦ | -٩٣٢.٧٢ | الموازنة العامة |
| ٣٤٧.٧٣ | ٥٠٧.١٧ | ١٤٦٠.٨٩ | ٨٥٠.٢١ | ٩٠٧.٧٩ | الإنفاق الاقتصادي |
| ٣٣٤.٥٤ | ١٩١.٣ | ١٤٤٤.٥ | ٦٢١ | ٦٧٣.٦٣ | إجمالي الإنفاق الرأسمالي |

- المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية ١٠ E-views.

٣-١-١ الحساب الجاري

يُبين الجدول رقم (٢-٣) بيانات الحساب الجاري (بالمليون دينار) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

جدول رقم (٢-٣): الحساب الجاري خلال فترة الدراسة

| السنة | الحساب الجاري (بالمليون دينار) ^(١) | النمو في الحساب الجاري (%) ^(٢) | نسبة الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) ^(٣) |
|-------|--|--|---|
| ١٩٩٠ | -٢٧٢.٨ | - | -٩.١٩% |
| ١٩٩١ | -٢٨٨.١ | ٥.٦١% | -٩.٤٩% |
| ١٩٩٢ | -٥٨٧.٧ | ١٠٣.٩٩% | -١٤.٨١% |
| ١٩٩٣ | -٤٤٦.٤ | -٢٤.٠٤% | -١٠.٧٥% |
| ١٩٩٤ | -٢٧٩.٢ | -٣٧.٤٦% | -٦.٤١% |
| ١٩٩٥ | -١٧٩.٨ | -٣٥.٦٠% | -٣.٨٩% |
| ١٩٩٦ | -١٥٧.٤ | -١٢.٤٦% | -٣.٣٣% |
| ١٩٩٧ | ٢٠.٨ | -١١٣.٢١% | ٠.٤٣% |
| ١٩٩٨ | ١٥.٥ | -٢٥.٤٨% | ٠.٣١% |
| ١٩٩٩ | ٢٨٧.١ | ١٧٥٢.٢٦% | ٥.٥٢% |
| ٢٠٠٠ | ١٩.٥ | -٩٣.٢١% | ٠.٣٦% |
| ٢٠٠١ | -١٧.٧ | -١٩٠.٧٧% | -٠.٣١% |
| ٢٠٠٢ | ٣٥٥.٧ | -٢١٠.٩.٦٠% | ٥.٨٩% |
| ٢٠٠٣ | ٨٤٩.٨ | ١٣٨.٩١% | ١٣.٥٢% |
| ٢٠٠٤ | ٢٧.٧ | -٩٦.٧٤% | ٠.٤١% |
| ٢٠٠٥ | -١٦١.٠.٦ | -٥٩١٤.٤٤% | -٢١.٨٣% |
| ٢٠٠٦ | -١٢٢٣.٨ | -٢٤.٠٢% | -١٥.٣٤% |
| ٢٠٠٧ | -٢٠.٣٨ | ٦٦.٥٣% | -٢٣.٦٢% |
| ٢٠٠٨ | -١٤٥٧.٢ | -٢٨.٥٠% | -١٥.٧٥% |
| ٢٠٠٩ | -٨٨٢.٩ | -٣٩.٤١% | -٩.٠٥% |
| ٢٠١٠ | -١٣٣٦.٣ | ٥١.٣٥% | -١٣.٣٨% |
| ٢٠١١ | -٢٠٩٨.٨ | ٥٧.٠٦% | -٢٠.٤٩% |

| | | | |
|------|---------|---------|---------|
| ٢٠١٢ | -٣٣٤٤.٩ | ٥٩.٣٧% | -٣١.٨١% |
| ٢٠١٣ | -٢٤٨٧.٧ | -٢٥.٦٣% | -٢٣.٠١% |
| ٢٠١٤ | -١٨٥١.٧ | -٢٥.٥٧% | -١٦.٦١% |
| ٢٠١٥ | -٢٤١٨.١ | ٣٠.٥٩% | -٢١.١٩% |
| ٢٠١٦ | -٢٦١٩.٢ | ٨.٣٢% | -٢٢.٥٠% |
| ٢٠١٧ | -٣٠٥٣.٧ | ١٦.٥٩% | -٢٥.٧٢% |
| ٢٠١٨ | -٢١٠٧.٨ | -٣٠.٩٨% | -٢٠.٨٣% |

المصدر: (١) من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نشرات البنك المركزي الأردني.

(٢) تم احتسابه من قبل الباحث بعد الإطلاع على نشرات البنك المركزي الأردني.

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (٣-٢) بأن الأردن يُعاني من نسبة ليست بقليلة من العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الأردني، إذ بدأ العجز بالارتفاع التدريجي خلال الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، و١٩٩٢ ليصل إلى ما يُقارب (٢٧٢.٨-)، (٢٨٨.١-)، و(٥٨٧.٧-) مليون دينار أردني على التوالي، بمعدل نمو (٥.٦١%) و(١٠٣.٩٩%) على التوالي، أي ما نسبته (٩.١٩%)، (٩.٤٩%)، (١٤.٨١%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التوالي.

وخلال الأعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧ بدأ العجز بالحساب الجاري بالانخفاض التدريجي إلى أن حقق فائض في نهاية عام ١٩٩٧، إذ وصل إلى ما يُقارب (٤٤٦.٤-)، (٢٧٩.٢-)، (١٧٩.٨-)، (١٥٧.٤-)، (٢٠.٨) مليون دينار أردني على التوالي، بمعدل نمو (٢٤.٠٤%)، (٣٧.٤٦%)، (٣٥.٦-)، (١٢.٤٦%)، (١١٣.٢١%) على التوالي. ومع نهاية عام ١٩٩٨ انخفضت قيمة الحساب الجاري ليصل إلى (١٥.٥) مليون دينار أردني، أي ما نسبته (٠.٣١%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ومع نهاية عام ١٩٩٩ ارتفعت قيمة الحساب الجاري لتصل إلى (٢٨٧.١) مليون دينار أردني، بمعدل نمو (١٣.٢١%)؛ أي ما نسبته (٥.٥٢%) من الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي. وخلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ انخفضت قيمة الحساب الجاري ليحقق عجزاً مقداره (١٧.٧) مليون دينار أردني مع نهاية عام ٢٠٠١، أي ما يُقارب (٠.٣٦%) و(٠.٣١%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التوالي.

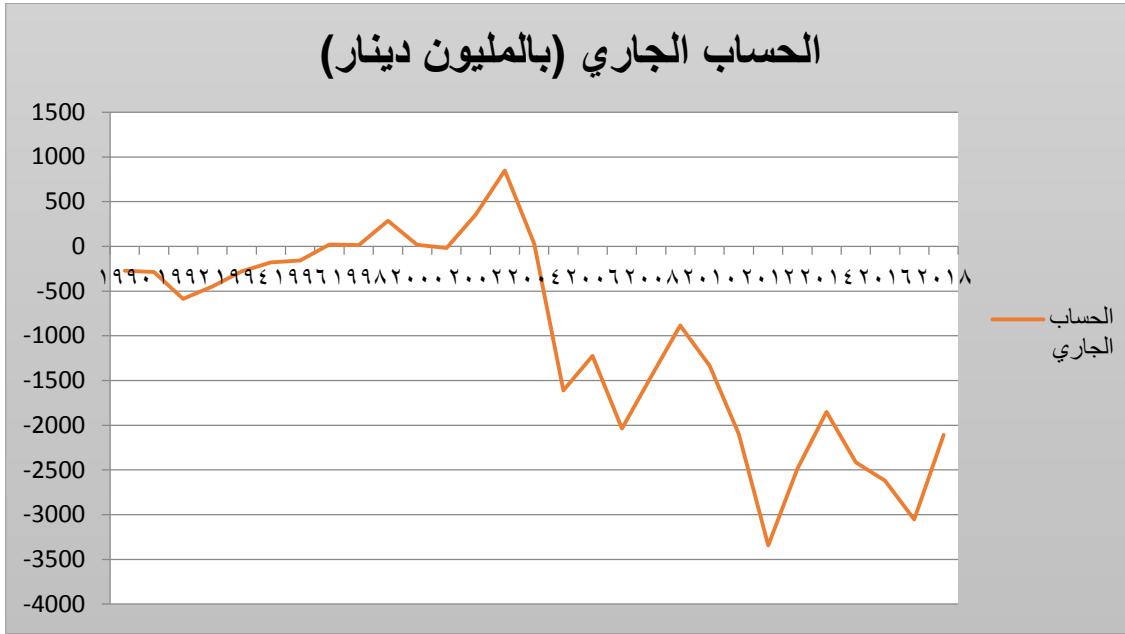
وخلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بدأ الحساب الجاري بالتحسن التدريجي والارتفاع ليصل إلى (٣٥٥.٧) و(٨٤٩.٨) مليون دينار أردني على التوالي، بمعدل نمو (-) ٢١٠.٩٦% و(١٣٨.٩١%) على التوالي؛ أي ما نسبته (٥.٨٩%)، (١٣.٥٣%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التوالي.

وخلال الأعوام التالية: ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨ بدأ الحساب الجاري بالتذبذب في قيمة العجز، إذ وصل إلى (-١٦١٠.٦)، (-١٢٢٣.٨)، (-٢٠٣٨)، (-١٤٥٧.٢)، (-٨٨٢.٩)، (-١٣٣٦.٣)، (-٢٠٩٨.٨)، (-٣٣٤٤.٩)، (-٢٤٨٧.٧)، (-١٨٥١.٧)، (-٢٤١٨.١)، (-٢٦١٩.٢)، (-٣٠٥٣.٧)، (-٢١٠٧.٨) مليون دينار أردني على التوالي، أي ما نسبته (-٢١.٨٣%)، (-١٥.٣٤%)، (-٢٣.٦٢%)، (-١٥.٧٥%)، (-٩.٠٥%)، (-١٣.٣٨%)، (-٢٠.٤٩%)، (-٣١.٨١%)، (-٢٣.٠١%)، (-١٦.٦١%)، (-٢١.١٩%)، (-٢٢.٥%)، (-٢٥.٧٢%)، (-٢٠.٨٣%) على التوالي.

وقد يعود سبب عجز الحساب الجاري إلى إنخفاض صافي الأصول الأجنبية بعد عام ١٩٨٩، وتدهور فجوة الصرف الأجنبي في الأردن بشكل عام إلى تراكم أقساط الديون المجدولة ومتأخرة السداد ومدفوعات الفوائد الحكومية المرتفعة إلى الأجنبي، الركود العالمي الذي يدهور شروط التجارة بشكل عام وإنخفاض الطلب الخارجي على الصادرات، زيادة أسعار السلع المستوردة كأسعار النفط، بالإضافة إلى إنخفاض مستوى تدفقات رأس المال (السواحي والعزام، ٢٠١٥).

كما أشارت بعض المؤشرات الإحصائية أن المتوسط الحسابي للحساب الجاري بلغ (-١٠٠٦.٣٣) مليون دينار أردني خلال سنوات الدراسة، وأن قيمة الإنحراف المعياري بلغت (١١٤٩.٨٧) مليون دينار أردني، كما أن أعلى قيمة للحساب الجاري بلغت (٨٤٩.٨) مليون دينار أردني وذلك في عام ٢٠٠٣، وبلغت أقل قيمة (-٣٣٤٤.٩) مليون دينار أردني وذلك في عام ٢٠١٢. والشكل رقم (٣-١) يُبين الحساب الجاري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

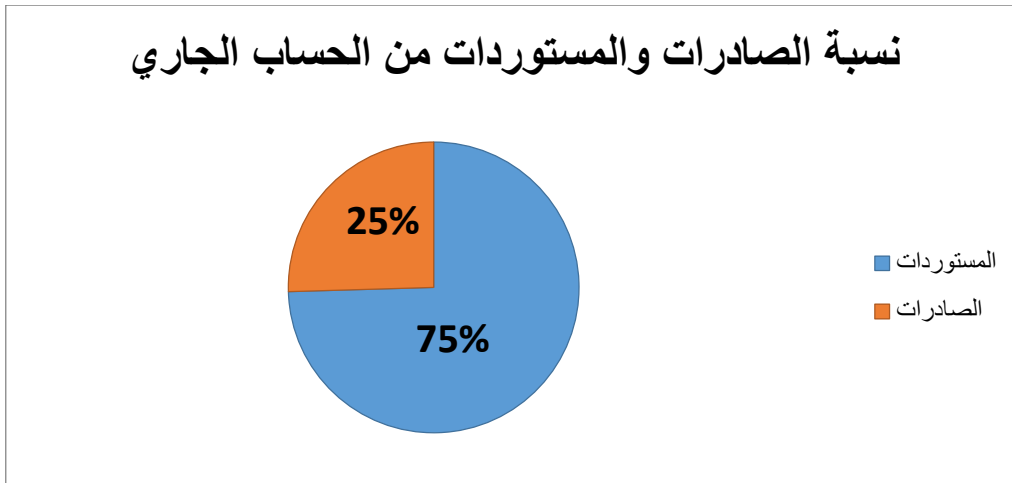
الشكل رقم (٣-١): الحساب الجاري خلال سنوات الدراسة



- المصدر: من إعداد الباحث

والشكل رقم (٣-٢) يُبين نسبة الصادرات والمستوردات من الحساب الجاري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

الشكل رقم (٣-٢): نسبة الصادرات والمستوردات من الحساب الجاري خلال سنوات الدراسة



- المصدر: من إعداد الباحث

٢-١-٣ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يُبين الجدول رقم (٣-٣) بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليون دينار) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

جدول رقم (٣-٣): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة

| النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) ^(١) | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليون دينار) ١٩٩٤=١٠٠ ^(١) | السنة |
|--|---|-------|
| - | ٢٩٦٨.٤ | ١٩٩٠ |
| ٢.٢٧% | ٣٠٣٥.٩ | ١٩٩١ |
| ٣٠.٦٨% | ٣٩٦٧.٣٣ | ١٩٩٢ |
| ٤.٦٣% | ٤١٥١.١ | ١٩٩٣ |
| ٤.٩٩% | ٤٣٥٨.١ | ١٩٩٤ |
| ٦.١٩% | ٤٦٢٧.٧ | ١٩٩٥ |
| ٢.٠٩% | ٤٧٢٤.٣ | ١٩٩٦ |
| ٣.٣١% | ٤٨٨٠.٥ | ١٩٩٧ |
| ٣.٠٠% | ٥٠٢٦.٧ | ١٩٩٨ |
| ٣.٤١% | ٥١٩٨ | ١٩٩٩ |
| ٤.٢٥% | ٥٤١٨.٧ | ٢٠٠٠ |
| ٥.٢٧% | ٥٧٠٤.٢ | ٢٠٠١ |
| ٥.٧٨% | ٦٠٣٤.٠٥ | ٢٠٠٢ |
| ٤.١٦% | ٦٢٨٥.٢ | ٢٠٠٣ |
| ٨.٥٧% | ٦٨٢٣.٧ | ٢٠٠٤ |
| ٨.١٥% | ٧٣٧٩.٦ | ٢٠٠٥ |
| ٨.٠٩% | ٧٩٧٦.٧٩ | ٢٠٠٦ |
| ٨.١٨% | ٨٦٢٩.٠٣ | ٢٠٠٧ |
| ٧.٢٣% | ٩٢٥٣.١٥ | ٢٠٠٨ |
| ٥.٤٨% | ٩٧٥٩.٨٨ | ٢٠٠٩ |
| ٢.٣١% | ٩٩٨٥.٤٦ | ٢٠١٠ |

| | | |
|---------|----------|------|
| ٢.٥٩% | ١٠٢٤٣.٧٦ | ٢٠١١ |
| ٢.٦٥% | ١٠٥١٥.٣ | ٢٠١٢ |
| ٢.٨٣% | ١٠٨١٢.٩ | ٢٠١٣ |
| ٣.١٠% | ١١١٤٧.٥٧ | ٢٠١٤ |
| ٢.٣٩% | ١١٤١٤.٢ | ٢٠١٥ |
| ٢.٠٠% | ١١٦٤٣ | ٢٠١٦ |
| ١.٩٧% | ١١٨٧٢.٣ | ٢٠١٧ |
| -١٤.٧٥% | ١٠١٢٠.٩ | ٢٠١٨ |

- المصدر: (١) من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نشرات البنك المركزي الأردني.
- (٢) تم احتسابه من قبل الباحث بعد الإطلاع على نشرات البنك المركزي الأردني.

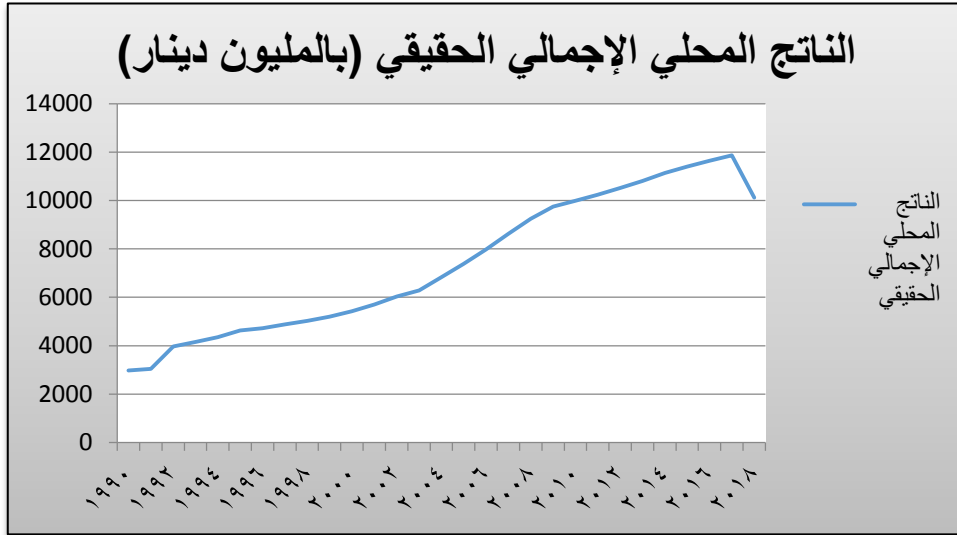
يُلاحظ من خلال الجدول رقم (٣-٣) بأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، إذ بدأ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالارتفاع التدريجي خلال الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢ ليصل إلى ما يُقارب (٢٩٦٨.٤)، (٣٠٣٥.٩)، (٣٩٦٧.٣٣) مليون دينار أردني على التوالي، بمعدل نمو (٢.٢٧%)، (٣٠.٦٨%) على التوالي.

وخلال الأعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧ استمر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالارتفاع ليصل إلى (٤١٥١.١)، (٤٣٥٨.١)، (٤٦٢٧.٧)، (٤٧٢٤.٣)، (٤٨٨٠.٥) مليون دينار أردني على التوالي، بمعدل نمو (٤.٦٣%)، (٤.٩٩%)، (٦.١٩%)، (٢.٠٩%)، (٣.٣١%) على التوالي. ومع نهاية عام ١٩٩٨ ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى (٥٠٢٦.٧) مليون دينار أردني.

استمر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالارتفاع من عام ١٩٩٨ وحتى نهاية عام ٢٠١٧ ليصل إلى (١١٨٧٢.٣) مليون دينار أردني في نهاية عام ٢٠١٧، بينما إنخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١٨ لتصل إلى (١٠١٢٠.٩) مليون دينار أردني، بمعدل نمو (-١٤.٧٥%).

أشارت بعض المؤشرات الإحصائية للسلسلة الزمنية كما في الجدول رقم (٣-١) بأن المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ (٧٣٧٧.٨٥) مليون دينار أردني خلال سنوات الدراسة، وأن قيمة الانحراف المعياري بلغت (٢٨٩٥.٢٩) مليون دينار أردني؛ مما يعني أن قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعيدة عن متوسطها الحسابي بمقدار (٢٨٩٥.٢٩) مليون دينار أردني، كما أن أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت (١١٨٧٢.٣) مليون دينار أردني وذلك في عام ٢٠١٧، بينما بلغت أقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٢٩٦٨.٤) مليون دينار أردني وذلك في عام ٢٠٠٠، مما يُشير إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متزايدة في جميع السنوات. ويُبين الشكل رقم (٣-٣) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

الشكل رقم (٣-٣): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال سنوات الدراسة



- المصدر: من إعداد الباحث

كما يُشير الجدول رقم (٤-٣) إلى قيمة معامل الارتباط بيرسون بين الحساب الجاري والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الجدول رقم (٤-٣): معامل الارتباط بيرسون بين الحساب الجاري والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي

| | | |
|--------------------------------|---------------|--------------------------------|
| النتاج المحلي الإجمالي الحقيقي | الحساب الجاري | |
| -٠.٨٤٣ | ١.٠٠ | الحساب الجاري |
| ١.٠٠ | -٠.٨٤٣ | النتاج المحلي الإجمالي الحقيقي |
| ٠.٠٠٠ | | Sig. (٢ tailed) |

- المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية SPSS

أشارت نتائج الجدول رقم (٤-٣) إلى أن هناك علاقة عكسية قوية بين الحساب الجاري والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتبين أن معامل الارتباط معنوي لأن قيمة معنوية معامل الارتباط ($0.05 < \text{Sig.} = 0.000$).

٣-١-٣ الانفتاح الاقتصادي

يُبين الجدول رقم (٥-٣) بيانات كُُل من الصادرات والمستورات والانفتاح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

جدول رقم (٥-٣): الانفتاح الاقتصادي خلال فترة الدراسة

| الانفتاح الاقتصادي ^(٢) | المستوردات (بالمليون) ^(١) | الصادرات (بالمليون) ^(١) | السنة |
|-----------------------------------|--------------------------------------|------------------------------------|-------|
| ٥٨١.٦١ | ١٧٢٥.٨٢٨ | ٦١٢.٢٥٣ | ١٩٩٠ |
| ٥٦٣.٦١ | ١٧١٠.٤٦٣ | ٥٩٨.٦٢٧ | ١٩٩١ |
| ٥٥٨.٢٢ | ٢٢١٤.٠٠٢ | ٦٣٣.٧٥٥ | ١٩٩٢ |
| ٥٩١.٢٤ | ٢٤٥٣.٦٢٥ | ٦٩١.٢٨١ | ١٩٩٣ |
| ٥٤٢.٣٠ | ٢٣٦٢.٥٨٣ | ٧٩٣.٩١٩ | ١٩٩٤ |
| ٥٥٩.٩٤ | ٢٥٩٠.٢٥ | ١٠٠٤.٥٣٤ | ١٩٩٥ |
| ٦٤٤.٤٥ | ٣٠٤٣.٥٥٦ | ١٠٣٩.٨٠١ | ١٩٩٦ |
| ٥٩٦.٠٨ | ٢٩٠٨.٠٨٥ | ١٠٦٧.١٦٤ | ١٩٩٧ |

| | | | |
|---------|-----------|----------|------|
| ٥٤٠.٢٠ | ٢٧١٤.٣٧٤ | ١.٤٦.٣٨٢ | ١٩٩٨ |
| ٥٠٧.١٧ | ٢٦٣٥.٢٠٧ | ١.٥١.٣٥٣ | ١٩٩٩ |
| ٦٠١.٧١ | ٣٢٥٩.٤٠٤ | ١.٨٠.٨١٧ | ٢٠٠٠ |
| ٦٠٥.٧١ | ٣٤٥٣.٧٢٩ | ١٣٥٢.٣٧ | ٢٠٠١ |
| ٥٩٦.٧٣ | ٣٥٩٩.١٦ | ١٥٥٦.٧٤٨ | ٢٠٠٢ |
| ٦٤٨.١٤ | ٤٠٧٢.٠٠٨ | ١٦٧٥.٠٧٥ | ٢٠٠٣ |
| ٨٥٠.٢١ | ٥٧٩٩.٢٤١ | ٢٣٠٦.٦٢٦ | ٢٠٠٤ |
| ١٠٠٨.٩٢ | ٧٤٤٢.٨٦٤ | ٢٥٧٠.٢٢٣ | ٢٠٠٥ |
| ١٠٢٦.٨١ | ٨١٨٧.٧٢٥ | ٢٩٢٩.٣١ | ٢٠٠٦ |
| ١١٢٧.٠٥ | ٩٧٢٢.١٩٤ | ٣١٨٣.٧٠٧ | ٢٠٠٧ |
| ١٣٠٣.٩٢ | ١٢٠٦.٨٩٥ | ٤٤٣١.١١٣ | ٢٠٠٨ |
| ١٠٣٦.٠٠ | ١٠١٠٧.٦٩٦ | ٣٥٧٩.١٦٦ | ٢٠٠٩ |
| ١١٠٧.٠٤ | ١١٠٥٠.١٢٦ | ٤٢١٦.٩٤٨ | ٢٠١٠ |
| ١٣١٢.٥١ | ١٣٤٤٠.٢١٥ | ٤٨٠٥.٨٧٣ | ٢٠١١ |
| ١٤٠١.٦٢ | ١٤٧٣٣.٧٤٩ | ٤٧٤٩.٥٧ | ٢٠١٢ |
| ١٤٤٩.٣٩ | ١٥٦٦٧.٣٤٤ | ٤٨٠٥.٢٣٤ | ٢٠١٣ |
| ١٤٦٠.٨٩ | ١٦٢٨٠.١٨٩ | ٥١٦٣.٠٢٩ | ٢٠١٤ |
| ١٢٧٤.٠٣ | ١٤٥٣٧.١٨٢ | ٤٧٩٧.٥٨٣ | ٢٠١٥ |
| ١١٧٨.٨٠ | ١٣٧٢٠.٣٧٤ | ٤٣٩٦.٥١٣ | ٢٠١٦ |
| ١٢٢٦.٢٣ | ١٤٥٥٣.٧١٧ | ٤٥٠٤.٢٢٤ | ٢٠١٧ |
| ١٤٢٥.٢٤ | ١٤٤٢٠.٠٢٧ | ٤٦٧٤.٧٠٦ | ٢٠١٨ |

- المصدر: ^(١) من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نشرات البنك المركزي الأردني.

- ^(٢) تم احتسابه من قبل الباحث بعد الإطلاع على نشرات البنك المركزي الأردني.

يتضح من خلال الجدول رقم (٣-٥) أن قيم الإنفتاح الاقتصادي في تذبذب مستمر، حيث قيم الإنفتاح الاقتصادي خلال الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، و١٩٩٢ ليصل إلى (٥٨١.٦١)، (٥٦٣.٦١)، (٥٥٨.٢٢) على التوالي، إذ بلغت قيمة الصادرات (٦١٢.٢٥)، (٥٩٨.٦٣)، (٦٣٣.٧٦) مليون دينار أردني على التوالي، بينما بلغت قيمة المستوردات في تلك الفترة (١٧٢٥.٨٣)، (١٧١٠.٤٦)، (٢٢١٤) مليون دينار أردني على التوالي.

وفي عام ١٩٩٣ انخفضت قيمة الإنفتاح الاقتصادي ليصل إلى (٥٩١.٢٤) مقارنة بما قيمته (٥٤٢.٣) في عام ١٩٩٤. بينما ارتفعت قيمة الإنفتاح الاقتصادي خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ليصل إلى (٥٥٩.٩٤) و(٦٤٤.٤٥) على التوالي، إذ بلغت قيمة الصادرات (١٠٠٤.٥٣) و(١٠٣٩.٨) مليون دينار أردني على التوالي، بينما بلغت قيمة المستوردات (٢٥٩٠.٢٥) و(٣٠٤٣.٥٦) مليون دينار أردني على التوالي.

وخلال الأعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ بدأت قيمة الإنفتاح الاقتصادي بالإنخفاض لتصل إلى (٥٩٦.٠٨)، (٥٤٠.٢)، (٥٠٧.١٧) على التوالي، إذ إنخفضت قيمة المستوردات لتصل إلى (٢٩٠٨.٠٩)، (٢٧١٤.٣٧)، (٢٦٣٥.٢١) مليون دينار أردني على التوالي، وبلغت قيمة الصادرات (١٠٦٧.١٦)، (١٠٤٦.٣٨)، (١٠٥١.٣٥) مليون دينار أردني على التوالي. وخلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ارتفعت قيمة الإنفتاح الاقتصادي ليصل إلى (٦٠١.٧١) و(٦٠٥.٧١) على التوالي، بينما إنخفضت القيمة لتصل إلى (٥٩٦.٧٣) في نهاية عام ٢٠٠٢.

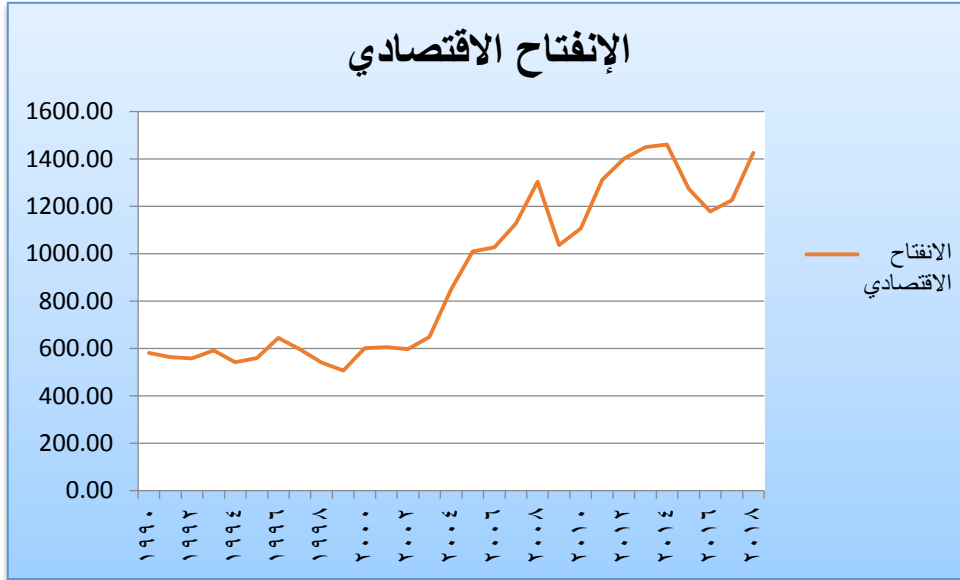
وخلال الأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ ارتفع قيمة الإنفتاح الاقتصادي ليصل إلى (٦٤٨.١٤)، (٨٥٠.٢١)، (١٠٠٨.٩٢)، (١٠٢٦.٨١)، (١١٢٧.٠٥)، (١٣٠٣.٩٢) على التوالي. بينما إنخفض في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى (١٠٣٦). وقد جاء هذا الإنخفاض نتيجة إنخفاض قيمة الصادرات الكلية لتصل إلى (٣٥٧٩.١٧) مليون دينار أردني في نهاية عام ٢٠٠٩ مقارنة مع (٤٤٣١.١١) مليون دينار أردني في نهاية عام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة لاستمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل واضح على إنخفاض قيمة الصادرات من الألبسة وتوابعها ومستحضرات الصيدلة، والخضار والبوتاس الخام والأسمدة والفوسفات.

وخلال الأعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ ارتفعت قيم الإنفتاح الاقتصادي ليصل إلى (١١٠٧.٠٤)، (١٣١٢.٥١)، (١٤٠١.٦٢)، (١٤٤٩.٣٩)، (١٤٦٠.٨٩) على التوالي، بينما إنخفضت قيمة الإنفتاح الاقتصادي خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ليصل إلى (١٢٧٤.٠٣) و(١١٧٨.٨) على التوالي.

وخلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ ارتفع قيمة الإنفتاح الاقتصادي ليصل إلى (١٢٢٦.٢٣) و(١٤٢٥.٢٤)؛ وذلك نتيجة لإرتفاع قيمة الصادرات لتصل إلى (٤٥٠.٤٢٢) و(٤٦٧٤.٧١) مليون دينار أردني على التوالي، وإنخفاض قيمة المستوردات لتصل إلى (١٤٥٥٣.٧٢) و(١٤٤٢٠.٠٣) مليون دينار أردني على التوالي.

كما أشارت بعض المؤشرات الإحصائية للسلسلة الزمنية كما في الجدول (٣-١) أن المتوسط الحسابي للإنفتاح الاقتصادي بلغ (٩٠٧.٧٩) خلال سنوات الدراسة، وأن قيمة الانحراف المعياري بلغت (٣٤٧.٧٣)، كما أن أعلى قيمة للإنفتاح الاقتصادي بلغت (١٤٦٠.٨٩) وذلك في عام ٢٠١٤، وبلغت أقل قيمة (٥٠٧.١٧) وذلك في عام ١٩٩٩. والشكل رقم (٣-٤) يُبين الإنفتاح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

الشكل رقم (٣-٤): الإنفتاح الاقتصادي خلال سنوات الدراسة



- المصدر: من إعداد الباحث

كما يُشير الجدول رقم (٣-٦) إلى قيمة معامل الارتباط بيرسون بين الحساب الجاري والإنفتاح الاقتصادي.

الجدول رقم (٦-٣): معامل الارتباط بيرسون بين الحساب الجاري والانفتاح الاقتصادي

| الإنتفاح الاقتصادي | الحساب الجاري | |
|--------------------|---------------|--------------------|
| -٠.٨٩٠ | ١.٠٠ | الحساب الجاري |
| ١.٠٠ | -٠.٨٩٠ | الإنتفاح الاقتصادي |
| ٠.٠٠٠ | | Sig. (٢ tailed) |

- المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية SPSS

أشارت نتائج الجدول رقم (٦-٣) إلى أن هناك علاقة عكسية قوية بين الحساب الجاري والانفتاح الاقتصادي، وتبين أن معامل الارتباط معنوي لأن قيمة معنوية معامل الارتباط $(Sig. = 0.000 < 0.05)$.

٣-١-٤ إجمالي الإنفاق الرأسمالي

يُبين الجدول رقم (٧-٣) بيانات إجمالي الإنفاق الرأسمالي (بالمليون دينار) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

جدول رقم (٧-٣): إجمالي الحساب الرأسمالي خلال فترة الدراسة

| نسبة إجمالي الإنفاق الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) ^(١) | النمو في إجمالي الإنفاق الرأسمالي (%) ^(٢) | إجمالي الإنفاق الرأسمالي (بالمليون) ^(١) | السنة |
|--|--|--|-------|
| ٦.٤٤% | - | ١٩١.٣ | ١٩٩٠ |
| ١٠.٩٧% | ٧٤.١٢% | ٣٣٣.١ | ١٩٩١ |
| ٨.٨٩% | ٥.٨٨% | ٣٥٢.٧ | ١٩٩٢ |
| ٧.٠٤% | -١٧.١٣% | ٢٩٢.٣ | ١٩٩٣ |
| ٨.٦٣% | ٢٨.٧٠% | ٣٧٦.٢ | ١٩٩٤ |
| ٨.٣١% | ٢.١٨% | ٣٨٤.٤ | ١٩٩٥ |
| ٨.٦٨% | ٦.٧١% | ٤١٠.٢ | ١٩٩٦ |

| | | | |
|--------|---------|--------|------|
| ٨.٧٥% | ٤.١٤% | ٤٢٧.٢ | ١٩٩٧ |
| ٨.٨٢% | ٣.٧٥% | ٤٤٣.٢ | ١٩٩٨ |
| ٧.٦٣% | -١٠.٥٦% | ٣٩٦.٤ | ١٩٩٩ |
| ٦.٢٠% | -١٥.٢٩% | ٣٣٥.٨ | ٢٠٠٠ |
| ٧.٠٨% | ٢٠.٢٥% | ٤٠٣.٨ | ٢٠٠١ |
| ٧.٢٧% | ٨.٦٤% | ٤٣٨.٧ | ٢٠٠٢ |
| ٧.٤٣% | ٦.٤٥% | ٤٦٧ | ٢٠٠٣ |
| ٩.١٠% | ٣٢.٩٨% | ٦٢١ | ٢٠٠٤ |
| ٨.٦٠% | ٢.١٩% | ٦٣٤.٦ | ٢٠٠٥ |
| ٩.٩٦% | ٢٥.١٣% | ٧٩٤.١ | ٢٠٠٦ |
| ٩.٧٦% | ٦.١١% | ٨٤٢.٦ | ٢٠٠٧ |
| ١٠.٣٦% | ١٣.٧٦% | ٩٥٨.٥ | ٢٠٠٨ |
| ١٤.٨٠% | ٥٠.٧٠% | ١٤٤٤.٥ | ٢٠٠٩ |
| ٩.٦٣% | -٣٣.٤٤% | ٩٦١.٤ | ٢٠١٠ |
| ١٠.٣٢% | ٩.٩٥% | ١٠٥٧.١ | ٢٠١١ |
| ٦.٤٢% | -٣٦.١١% | ٦٧٥.٤ | ٢٠١٢ |
| ٩.٤٤% | ٥١.١٧% | ١٠٢١ | ٢٠١٣ |
| ١٠.٢٠% | ١١.٤١% | ١١٣٧.٥ | ٢٠١٤ |
| ٩.٦٢% | -٣.٤٥% | ١٠٩٨.٢ | ٢٠١٥ |
| ٨.٨٤% | -٦.٢٩% | ١٠٢٩.١ | ٢٠١٦ |
| ٨.٩٣% | ٣.٠٢% | ١٠٦٠.٢ | ٢٠١٧ |
| ٩.٣٦% | -١٠.٦١% | ٩٤٧.٧ | ٢٠١٨ |

- المصدر: ^(١) من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نشرات البنك المركزي الأردني.

- ^(٢) تم احتسابه من قبل الباحث بعد الإطلاع على نشرات البنك المركزي الأردني.

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (٣-٧) بأن قيم إجمالي الإنفاق الرأسمالي بدأت بالارتفاع التدريجي خلال الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩١ لتصل إلى (١٩١.٣)، (٣٣٣.١)، (٣٥٢.٧) مليون دينار أردني على التوالي؛ أي ما نسبته (٦.٤٤%)، (١٠.٩٧%)، (٨.٨٩%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التوالي. ومع نهاية عام ١٩٩٣ إنخفضت قيم إجمالي الإنفاق الرأسمالي ليصل إلى (٢٩٢.٣) مليون دينار أردني؛ أي ما نسبته (٧.٠٤%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وخلال الأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٧، ١٩٩٨ ارتفعت قيمة إجمالي الإنفاق الرأسمالي ليصل إلى (٣٧٦.٢)، (٣٨٤.٤)، (٤١٠.٢)، (٤٢٧.٢)، (٤٤٣.٢) مليون دينار أردني على التوالي، بمعدل نمو (٢.١٨%)، (٦.٧١%)، (٤.١٤)، (٣.٧٥%)، (-١٠.٥٦%) على التوالي؛ أي ما نسبته (٨.٦٣%)، (٨.٣١%)، (٨.٦٨%)، (٨.٧٥%)، (٨.٨٢%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التوالي.

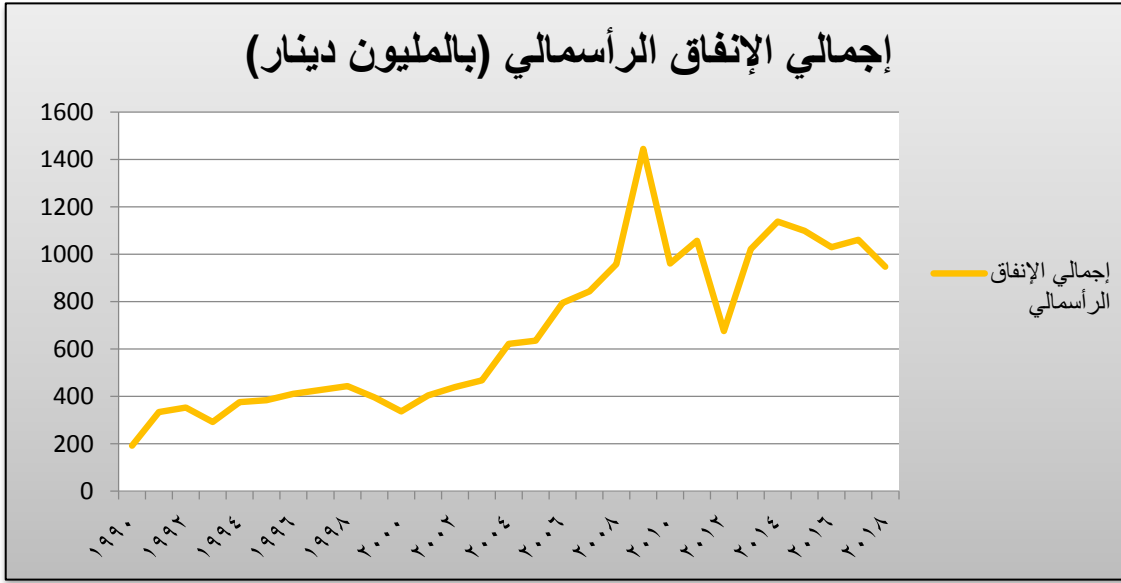
وخلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ إنخفضت قيمة إجمالي الإنفاق الرأسمالي ليصل إلى (٣٩٦.٤) و(٣٣٥.٨) مليون دينار أردني على التوالي؛ أي ما نسبته (٧.٦٣%) و(٦.٢%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التوالي. وخلال الأعوام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٩ ارتفع قيمة إجمالي الإنفاق الرأسمالي ليصل إلى (٤٠٣.٨)، (٤٣٨.٧)، (٤٦٧)، (٦٢١)، (٦٤٣.٦)، (٧٩٤.١)، (٨٤٢.٦)، (٩٥٨.٥)، (١٤٤٤.٥) مليون دينار أردني على التوالي؛ أي ما نسبته (٧.٠٨%)، (٧.٤٣%)، (٩.١%)، (٨.٦%)، (٩.٩٦%)، (٩.٧٦%)، (١٠.٣٦%)، (١٤.٨) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التوالي.

وخلال الأعوام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٧ بدأ إجمالي الإنفاق الرأسمالي بالتذبذب إلى أن وصل إلى (١٠٦٠.٢) مليون دينار أردني في نهاية عام ٢٠١٧، وإنخفضت قيمته بعد ذلك ليصل إلى ما يقارب (٩٤٧.٧) مليون دينار أردني في نهاية عام ٢٠١٨.

كما أشارت بعض المؤشرات الإحصائية للسلسلة الزمنية كما في الجدول (٣-١) أن المتوسط الحسابي لإجمالي الإنفاق الرأسمالي بلغ (٦٧٣.٦٣) خلال سنوات الدراسة،

وأن قيمة الإنحراف المعياري بلغت (٣٣٤.٥٤) مليون دينار أردني، كما أن أعلى قيمة لإجمالي الإنفاق الرأسمالي بلغت (١٤٤٤.٥) مليون دينار أردني وذلك في عام ٢٠٠٩، وبلغت أقل قيمة (١٩١.٣) مليون دينار أردني وذلك في عام ١٩٩٠. والشكل رقم (٥-٣) يُبين إجمالي الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

الشكل رقم (٥-٣): إجمالي الإنفاق الرأسمالي خلال سنوات الدراسة



- المصدر: من إعداد الباحث

كما يُشير الجدول رقم (٨-٣) إلى قيمة معامل الارتباط بيرسون بين الحساب الجاري وإجمالي الإنفاق الرأسمالي

الجدول رقم (٨-٣): معامل الارتباط بيرسون بين الحساب الجاري وإجمالي الإنفاق الرأسمالي

| إجمالي الإنفاق الرأسمالي | الحساب الجاري | |
|--------------------------|---------------|--------------------------|
| -٠.٧١٩ | ١.٠٠ | الحساب الجاري |
| ١.٠٠ | -٠.٧١٩ | إجمالي الإنفاق الرأسمالي |
| ٠.٠٠٠ | | Sig. (٢ tailed) |

- المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية SPSS

أشارت نتائج الجدول رقم (٨-٣) إلى أن هناك علاقة عكسية قوية بين الحساب الجاري وإجمالي الإنفاق الرأسمالي، وتبين أن معامل الارتباط معنوي لأن قيمة معنوية معامل الارتباط ($\text{Sig.} = 0.000 < 0.05$).

٣-١-٥ عجز الموازنة العامة

يُبين الجدول رقم (٩-٣) بيانات عجز الموازنة العامة (بالمليون دينار) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

جدول رقم (٩-٣): عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة

| السنة | عجز الموازنة العامة (بالمليون) ^(١) | نسبة عجز الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) ^(٢) |
|-------|--|---|
| ١٩٩٠ | -٢٥٨.٧ | -٨.٧٢% |
| ١٩٩١ | -٣٧٨ | -١٢.٤٥% |
| ١٩٩٢ | -٦٩.٩ | -١.٧٦% |
| ١٩٩٣ | -٩٣.٦ | -٢.٢٥% |
| ١٩٩٤ | -١٣٠.٩ | -٣.٠٠% |
| ١٩٩٥ | -١٦٧.٦ | -٣.٦٢% |
| ١٩٩٦ | -٢٣٠.٤ | -٤.٨٨% |
| ١٩٩٧ | -٤٦٨.٤ | -٩.٦٠% |
| ١٩٩٨ | -٤٩٩.٥ | -٩.٩٤% |
| ١٩٩٩ | -٣٣٨.٩ | -٦.٥٢% |
| ٢٠٠٠ | -٣٦٠ | -٦.٦٤% |
| ٢٠٠١ | -٤٠٤.٩ | -٧.١٠% |
| ٢٠٠٢ | -٤٧١ | -٧.٨١% |
| ٢٠٠٣ | -٧٦٦.٨ | -١٢.٢٠% |

| | | |
|------|---------|---------|
| ٢٠٠٤ | -٧٨٣.٨ | -١١.٤٩% |
| ٢٠٠٥ | -٥٤١.٥ | -٧.٣٤% |
| ٢٠٠٦ | -٦٩٦ | -٨.٧٣% |
| ٢٠٠٧ | -٩١٢.٢ | -١٠.٥٧% |
| ٢٠٠٨ | -١٠٥٦.٥ | -١١.٤٢% |
| ٢٠٠٩ | -١٨٤٢.٦ | -١٨.٨٨% |
| ٢٠١٠ | -١٤٤٦.٩ | -١٤.٤٩% |
| ٢٠١١ | -٢٥٩٧.٧ | -٢٥.٣٦% |
| ٢٠١٢ | -٢١٥١.٣ | -٢٠.٤٦% |
| ٢٠١٣ | -١٩٥٧.١ | -١٨.١٠% |
| ٢٠١٤ | -١٨٢٠ | -١٦.٣٣% |
| ٢٠١٥ | -١٨١٢.١ | -١٥.٨٨% |
| ٢٠١٦ | -١٧١٤.٦ | -١٤.٧٣% |
| ٢٠١٧ | -١٤٥٥.٦ | -١٢.٢٦% |
| ٢٠١٨ | -١٦٢٢.٣ | -١٦.٠٣% |

- المصدر: ^(١) من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نشرات البنك المركزي الأردني.

- ^(٢): تم احتسابه من قبل الباحث بعد الإطلاع على نشرات البنك المركزي الأردني.

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (٣-٩) بأن هناك عجز مستمر ودائم في الموازنة العامة، إذ بدأ عجز الموازنة العامة بالإرتفاع خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ليصل إلى (-٢٥٨.٧) و(-٣٧٨) مليون دينار أردني على التوالي، أي ما نسبته (-٨.٧٢%) و(-١٢.٤٥%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التوالي. ومع نهاية عام ١٩٩٢ إنخفضت قيمة عجز الموازنة العامة إلى (-٦٩.٩) مليون دينار أردني؛ أي ما نسبته (-١.٧٦%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وخلال الأعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨ ارتفعت قيمة عجز الموازنة العامة ليصل إلى (-٩٣.٦)، (-١٣٠.٩)، (-١٦٧.٦)، (-٢٣٠.٤)، (-٤٦٨.٤)، (-٤٩٩.٥) مليون دينار أردني على التوالي؛ أي ما نسبته (-٢.٢٥%)، (-٣%)، (-٤.٨٨%)، (-٩.٦%)، (-٩.٩٤%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التوالي. ومع نهاية عام ١٩٩٩ إنخفضت قيمة عجز الموازنة العامة ليصل إلى (-٣٣٨.٩) مليون دينار أردني.

وخلال الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ بدأ عجز الموازنة العامة بالإرتفاع التدريجي ليصل إلى (-٣٦٠)، (-٤٠٤.٩)، (-٤٧١)، (-٧٦٦.٨)، (-٧٨٣.٨) مليون دينار أردني على التوالي؛ أي ما نسبته (-٦.٦٤%)، (-٧.١%)، (-٧.٨١%)، (-١٢.٢%)، (-١١.٤٩%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التوالي. ومع نهاية عام ٢٠٠٥ انخفض قيمة عجز الموازنة العامة ليصل إلى (-٥٤١.٥) مليون دينار أردني.

وبدأ عجز الموازنة العامة بالإرتفاع خلال الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ ليصل إلى (-٦٩٦)، (-٩١٢.٢)، (-١٠٥٦.٥)، (-١٨٤٢.٦) مليون دينار أردني على التوالي، وقد جاء العجز في الموازنة العامة نتيجة لنمو النفقات العامة بنسبة (١١%) مصحوبة بتراجع الإيرادات العامة بنسبة (١١.٢%) خلال عام ٢٠٠٩، حيث إنخفضت إجمالي الإيرادات العامة إلى (٤٥٢١.٢) مليون دينار أردني خلال عام ٢٠٠٩ مقابل (٥٠٩٣.٧) مليون دينار أردني خلال عام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة لإنخفاض الإيرادات المحلية بنسبة بلغت (٤.٢٨%) وإنخفاض المنح والمساعدات الخارجية الموجهة لدعم الموازنة العامة بنسبة بلغت (٥٣.٦%)، وقد إرتفع إجمالي الإنفاق بمعدل (١١%) ليصل إلى (٦٠٣٠.٥) مليون دينار أردني عام ٢٠٠٩ مقابل (٥٤٣٢) مليون دينار أردني عام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة لإرتفاع كُُل من النفقات الجارية والرأسمالية على حد سواء (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٣).

بينما إنخفض قيمة عجز الموازنة العامة مع نهاية عام ٢٠١٠ ليصل إلى (١٤٤٦.٩-) مليون دينار أردني؛ أي ما نسبته (-١٤.٤٩%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومع نهاية عام ٢٠١١ ارتفع قيمة عجز الموازنة العامة ليصل إلى (٢٥٩٧.٧-) مليون دينار أردني؛ أي ما نسبته (-٢٥.٣٦%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

بدأت قيمة عجز الموازنة العامة بالإنخفاض التدريجي خلال الأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨ ليصل إلى ما يُقارب (٢١٥١.٣-)، (١٩٥٧.١-)، (١٨٢٠-)، (١٨١٢.١-)، (١٧١٤.٦-)، (١٤٥٥.٦-)، (١٦٢٢.٣-) مليون دينار أردني على التوالي؛ أي ما نسبته (-٢٠.٤٦%)، (-١٨.١%)، (-١٦.٣٣%)، (-١٥.٨٨%)، (-١٤.٧٣%)، (-١٢.٢٦%)، (-١٦.٠٣%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التوالي.

وقد ترجع أسباب عجز الموازنة العامة إلى تزايد الإنفاق العام ونمو الإنفاق بشكل أكبر من نمو الإيرادات العامة، ويعود ارتفاع الإنفاق العام إلى ارتفاع قيمة الإنفاق الجاري ممثلاً بارتفاع فاتورة الرواتب والإعانات المختلفة ومدفوعات الفوائد والتقاعد في ظل تذبذب المساعدات الأجنبية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٣).

كما أشارت بعض المؤشرات الإحصائية للسلسلة الزمنية كما في الجدول (٣-١) أن المتوسط الحسابي لعجز الموازنة العامة بلغ (٩٣٢.٧٢-) خلال سنوات الدراسة، وأن قيمة الانحراف المعياري بلغت (٦٩.٩-) مليون دينار أردني، كما أن أعلى قيمة لعجز الموازنة العامة بلغت (٢٥٩٧.٧-) مليون دينار أردني وذلك في عام ٢٠١١، وبلغت أقل قيمة (٦٩.٩-) مليون دينار أردني وذلك في عام ١٩٩٢. والشكل رقم (٣-٦) يُبين عجز الموازنة العامة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

الشكل رقم (٣-٦): عجز الموازنة العامة خلال سنوات الدراسة



- المصدر: من إعداد الباحث

كما يُشير الجدول رقم (٣-١٠) إلى قيمة معامل الارتباط بيرسون بين الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة.

الجدول رقم (٣-١٠): معامل الارتباط بيرسون بين الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة

| عجز الموازنة العامة | الحساب الجاري | |
|---------------------|---------------|---------------------|
| ٠.٧٨٢ | ١.٠٠ | الحساب الجاري |
| ١.٠٠ | ٠.٧٨٢ | عجز الموازنة العامة |
| ٠.٠٠٠ | | Sig. (٢ tailed) |

- المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية SPSS

أشارت نتائج الجدول رقم (٣-١٠) إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة، وتبين أن معامل الارتباط معنوي لأن قيمة معنوية معامل الارتباط $(Sig. = ٠.٠٠٠ < ٠.٠٥)$.

الفصل الرابع: التحليل القياسي

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى إستقصاء محددات الحساب الجاري في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) وذلك من خلال التحليل الكمي للسلاسل الزمنية لبعض المتغيرات، إذ تُعتبر النماذج القياسية من الأساليب المهمة في تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة. ويهدف هذا الفصل أيضاً إلى استعراض متغيرات الدراسة، ثم مصادر البيانات ومعالجتها، والنموذج القياسي المستخدم بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، والتحليل القياسي.

٤-١ النموذج القياسي

تُعتبر النماذج القياسية من الأساليب المهمة المستخدمة في الدراسات الاقتصادية، إذ أنها تهتم بالقياس الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وتفاعلها مع بعضها البعض. فننتج البحث العلمي يُمكن أن تُساعد مُتخذي القرار في اتخاذ القرارات المناسبة لرسم السياسات الوطنية بما يتوافق مع واقعها الإقتصادي والاقتصادي. ويتناول هذا الجانب مجموعة من الاختبارات الأولية التشخيصية من أجل الوصول إلى النموذج الاقتصادي المناسب لمتغيرات الدراسة بالاستناد إلى الدراسات السابقة كدراسة السواعي والعزام (٢٠١٥) ودراسة شاني، فاضل (٢٠٠١)، ودراسة الجابري والزبيدي (٢٠١٣)، ودراسة (Khalyla, ٢٠١٦)، وغيرها العديد من الدراسات، وتشمل:

- اختبار سكون السلاسل الزمنية (Stationary Test).
 - اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test).
 - اختبار التكامل المُشترك (Co-integration Test).
 - اختبار الاستقرار (Stability Test).
- وبالتالي يكون الشكل العام لنموذج الدراسة كما يلي:

$$(CA_t) = f (GGDP_t, BUD_t, OPEN_t, EXP_t)$$

وبذلك يُمكن صياغة المُعادلة الخطية المُستخدمة للنموذج على النحو التالي:

$$(CA_t) = \beta_0 + \beta_1 (GGDP_t) + \beta_2 (BUD_t) + \beta_3 \text{Log} (OPEN_t) + \beta_4 \text{Log} (EXP_t) + U_t$$

حيث أن:

β_0 : الحد الثابت

β_1 : تأثير متغير النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الحساب الجاري

β_2 : تأثير متغير عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الحساب الجاري

β_3 : تأثير متغير الإنفتاح الاقتصادي على الحساب الجاري

β_4 : تأثير متغير إجمالي الإنفاق الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الحساب الجاري

CA: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

GGDP: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

BUD: عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

OPEN: الإنفتاح الاقتصادي

EXP: إجمالي الإنفاق الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

U_t : حد الخطأ

٤-٢ متغيرات الدراسة والتعريفات الإجرائية

يتم اختيار متغيرات الدراسة بالاستناد إلى كُُل من النظرية الاقتصادية والنماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة، وتمثلت تلك المتغيرات بما يلي (بالمليون) بالدينار الأردني:

- المتغير التابع، وهو:
- الحساب الجاري (Current Account (CA)): هو حساب يقيس الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات، والتحويلات من المساعدات الخارجية والتحويلات المالية، ويُمكن أن يكون إيجابياً (فائض) أو سلبياً (عجز). وتم التعبير عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- المتغيرات المستقلة، وتتمثل في:
- النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Growth in Gross Domestic Product (GGDP)): وهو النمو في إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد الأردني بأسعار سنة الأساس، وقد تم احتسابه على أساس المعادلة التالية: $(RGDP_t - RGDP_{t-1}) / RGDP_{t-1}$.
- عجز الموازنة العامة (Budget Deficit (Bud)): هو عندما تكون قيمة الإيرادات أقل من قيمة النفقات. وتم التعبير عنه بقيمة عجز الموازنة العامة قبل المنح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- الإنفتاح الاقتصادي (Economic Openness (Open)): السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، والتخفيض من قيمة التعرفة الجمركية المرتفعة. وقد تم احتسابه بناءً على المعادلة التالية: (الإنفتاح الاقتصادي = (الصادرات + المستوردات) / الناتج المحلي الإجمالي).
- إجمالي الإنفاق الحكومي الرأسمالي (Total Government Capital Expenditure (EXP)): وهو يُمثل إجمالي نفقات الحكومة على المشاريع والأنشطة التنموية والاستثمارية. وتم التعبير عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٤-٣ مصادر وبيانات الدراسة

تم الحصول على البيانات الخاصة بكل متغيرات الدراسة الحساب الجاري، النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، عجز الموازنة العامة، الإنفتاح الاقتصادي، وإجمالي الإنفاق الحكومي من إحصاءات البنك المركزي الأردني.

٤-٤ الاختبارات الأولية

١-٤-٤ اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية Unit Root Test

تتسم أغلب البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذلك تُعتبر عملية اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخطوة الأولى في تحليل البيانات للتأكد من المتغيرات ساكنة، وأيضاً لتحديد درجة تكاملها للوصول إلى شكل النموذج المناسب قبل البدء باختبار العلاقات بين المتغيرات. ويُعتبر المتغير العشوائي (X_t) ساكن (Stationary)، إذا توافرت به الشروط التالية:

- وسطها الحسابي ثابت، أي أن

$$E(X_t) = \mu = \text{Constant for all } t$$

- تباينها ثابت، أي أن

$$\text{Var}(X_t) = E(X_t - \mu)^2 = \sigma^2 = \text{Constant for all } t$$

- تباينها المشترك يعتمد على فرق الزمن، أي أن:

$$\text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = E(X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu) = \text{depends on } t \text{ \& } k \neq 0$$

أي أن كلاً من وسطها الحسابي وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فإنه يعتمد على الفرق بين هاتين القيمتين (Thomas, 1997).

يوجد العديد من الاختبارات التي يُمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، والذي يعني عدم استقرار البيانات؛ وأهمها: اختبار ديكي - فولر الموسع Augmented - Dickey Fuller (ADF) واختبار فيليبس بيرون Phillips Perron (PP)؛ إذ أنهما يعملان بنفس الآلية ولكن يختلفان عن بعض في أن اختبار PP لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق.

ويعتمد الاختبار على معنوية المعلمة (δ) ، وذلك من خلال مقارنة (t) المحسوبة (t) (calculated) مع (t) الجدولية (t) (tabulated)، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (القيمة المطلقة)، فهذا يعني أن السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى، مما

يعني رفض الفرضية الصفرية H₀ وقبول الفرضية البديلة H₁ التي تعني أن السلاسل الزمنية للمتغير ساكنة (Gujarati, ٢٠٠٤).

ويوضح الجدول رقم (١-٤) والجول رقم (٢-٤) نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة ADF وPP:

جدول رقم (١-٤)

نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي – فولر الموسع "ADF")

| Variable | With Intercept | | | | With Trend and Intercept | | | | Level |
|------------|----------------|---------------------|------|------|--------------------------|---------------------|------|------|-------|
| | t-Statistic | t-Critical value at | | | t-Statistic | t-Critical value at | | | |
| | | ١% | ٥% | ١٠% | | ١% | ٥% | ١٠% | |
| CA | -١.٦٥ | - | - | - | -٢.٤٠ | - | - | - | I(٠) |
| | | ٣.٦٩ | ٢.٩٧ | ٢.٦٣ | | ٤.٣٢ | ٣.٥٨ | ٣.٢٣ | |
| GGDP | -٣.٧٤ | - | - | - | -٤.٩٨ | - | - | - | I(٠) |
| | | ٣.٧٠ | ٢.٩٨ | ٢.٦٣ | | ٤.٣٤ | ٣.٥٩ | ٣.٢٣ | |
| BUD | -١.٨٤ | - | - | - | -٣.٣٠ | - | - | - | I(٠) |
| | | ٣.٦٩ | ٢.٩٧ | ٢.٦٣ | | ٤.٣٢ | ٣.٥٨ | ٣.٢٣ | |
| LOG(OP EN) | -٠.٤٣ | - | - | - | -٢.٤٤ | - | - | - | I(٠) |
| | | ٣.٦٩ | ٢.٩٧ | ٢.٦٣ | | ٤.٣٤ | ٣.٥٩ | ٣.٢٣ | |
| LOG(EX P) | -٤.٠٨ | - | - | - | -٤.١٦ | - | - | - | I(٠) |
| | | ٣.٦٩ | ٢.٩٧ | ٢.٦٣ | | ٤.٣٢ | ٣.٥٨ | ٣.٢٣ | |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews ١٠.

جدول رقم (٢-٤)

نتائج اختبار جذر الوحدة (فيليبس - بيرون "PP")

| Variable | With Intercept | | | | With Trend and Intercept | | | | Leve I |
|----------|------------------|---------------------|---------------|-----------|--------------------------|---------------------|---------------|---------------|-----------|
| | t- Statistics | t-Critical value at | | | t- Statistics | t-Critical value at | | | |
| | | ١% | ٥% | ١٠% | | ١% | ٥% | ١٠% | |
| CA | -١.٥٧ | - ٣.٦ ٩ | - ٢.٩ ٧ | - ٢.٦٣ | -٢.١٥ | -٤.٣٢ | - ٣.٥ ٨ | - ٣.٢ ٣ | I(٠) |
| | -٥.١٥ | - ٣.٧ ٠ | - ٢.٩ ٨ | - ٢.٦٣ | -٥.١٤ | -٤.٣٤ | - ٣.٥ ٩ | - ٣.٢ ٣ | I(١) |
| GGDP | -٣.٨٠ | - ٣.٧ ٠ | - ٢.٩ ٨ | - ٢.٦٣ | -٥.١٥ | -٤.٣٤ | - ٣.٥ ٩ | - ٣.٢ ٣ | I(٠) |
| BUD | -١.٦٧ | - ٣.٦ ٩ | - ٢.٩ ٧ | - ٢.٦٣ | -٣.٣٠ | -٤.٣٢ | - ٣.٥ ٨ | - ٣.٢ ٣ | I(٠) |
| | -٧.٠٨ | - ٣.٧ ٠ | - ٢.٩ ٨ | - ٢.٦٣ | - | - | - ٣.٥ ٩ | - ٣.٢ ٣ | I(١) |
| OPEN | -٠.٤٢ | - ٣.٦ ٩ | - ٢.٩ ٧ | - ٢.٦٣ | -٢.٢٦ | -٤.٣٢ | - ٣.٥ ٨ | - ٣.٢ ٣ | I(٠) |
| | -٤.٢٧ | - ٣.٧ ٠ | - ٢.٩ ٨ | - ٢.٦٣ | -٤.١٨ | -٤.٣٤ | - ٣.٥ ٩ | - ٣.٢ ٣ | I(١) |
| EXP | -٤.١٠ | - ٣.٦ ٩ | - ٢.٩ ٧ | - ٢.٦٣ | -٤.١٦ | -٤.٣٢ | - ٣.٥ ٨ | - ٣.٢ ٣ | I(٠) |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews ١٠.

تُشير نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) في الجدول (١-٤) إلى أن بعض السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ساكنة عند المستوى I(٠)، أما عند أخذ الفرق الأول

لهذه المتغيرات عند المقطع والاتجاه فقد أصبحت جميع المتغيرات ساكنة، وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من قيمة (t) الجدولية بالقيمة المطلقة عند جميع مستويات المعنوية لجميع المتغيرات في هذه الدراسة

كما أشارت أيضاً نتائج اختبار فيليبس – بيرون (PP) في الجدول (٤-٢) إلى عدم سكون المتغيرات عند المستوى $I(0)$ ما عدا الحساب الجاري وإجمالي الإنفاق الرأسمالي، وعند إعادة الاختبار بعد أخذ الفرق الأول عند المقطع أصبحت هذه المتغيرات ساكنة، وهذه النتائج مطابقة تماماً لاختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة عند الفرق الأول، أي أن السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول $I(1)$ ، على مستوى معنوية ٥% وأقل.

٤-٤-٢ اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني للسلاسل الزمنية Lag Length Selection Test

يتم استخدام اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لتحديد عدد فترات التباطؤ المناسبة للمتغيرات في النموذج القياسي لإلغاء مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation) (لحد الخطأ)، وتم استخدام العديد من المعايير لإيجاد عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج، استناداً إلى معيار (Akaike Information Criterion (AIC ، Schwarz ، Information Criterion (SIC، ويوجد مجموعة أخرى من المعايير التي تسمح بإختيار عدد فترات التباطؤ الزمني، مثل معيار Likelihood Ratio (LR)، ومعيار Hannan-Quinn (HQ)، وأيضاً معيار Final Prediction Error (FPE)، وذلك بهدف التأكد من النتائج والقدرة على الإختيار عند اختلاف نتائج معيار AIC و SIC (Lu, ٢٠١١).

يشير الجدول رقم (٤-٣) إلى أن عدد فترات التباطؤ الزمني لكل من النماذج الاقتصادية المستخدمة في هذه الدراسة والمتمثلة في المعادلة هو فترة زمنية واحدة بناءً على معيار (AIC).

الجدول رقم (٣-٤)

نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني Lag Length Selection Test

| Lag | Log L | LR | FPE | AIC | SIC | HQ |
|-----|----------|-----------|--------------|------------|-----------|-----------|
| ٠ | ١٣٦.١٨٧٧ | NA | $2.85e-11$ | -١٠.٠٩١٣٦ | -٩.٨٤٩٤١٧ | -١٠.٠٢١٦٩ |
| ١ | ١٩٤.٤٦١٩ | ٨٩.٦٥٢٦٥* | $2.30e-12^*$ | -١٢.٦٥٠٩١* | ١١.١٩٩٢٦* | ١٢.٢٣٢٨٩* |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews ١٠

٣-٤-٤ اختبار التكامل المشترك Co-integration Test

يُعتبر اختبار التكامل المشترك من الاختبارات المهمة عند دراسة العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل، كما أن هناك العديد من الاختبارات التي تُستخدم للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ومنها اختبار (Johansen & Juselius, ١٩٩٠) واختبار (Engel & Granger, ١٩٨٧)، كما يُركز كل من الاختبارين على أن تكون السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول، وذلك للحصول على نتائج دقيقة (Pesaran et al, ٢٠٠١).

وبالرجوع إلى اختبار جذر الوحدة نجد أن بعض متغيرات الدراسة غير مستقرة على المستوى ومستقرة بعد أخذ الفرق الأول (١) I للسلسلة الزمنية، مما يُشير إلى احتمالية وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل. وسيتم إجراء اختبار الحدود Bounds Test باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL للتحقق من ذلك.

ويُعرف اختبار ARDL بأنه نموذج يتضمن إبطاءات في كُّل من المتغير التابع والمتغير المستقل كمتغيرات تفسيرية، ويمتاز بأنه يعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation)، وبالتالي الحصول على نتائج تقدير كفاءة وغير متحيزة، ويُمكن من خلاله تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى

القصير والطويل، بالإضافة إلى أنه يُمكن تطبيق نموذج ARDL على العينات صغيرة الحجم، ويُمكن تطبيقه أيضاً إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس المستوى $I(0)$ أو $I(1)$ أو خليط بينهما (Hoque & Yusop, ٢٠١٠).

وقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك في هذه الدراسة بناءً على تقدير انحدار المتغير التابع (CA) للمعادلة، وعلى اعتبار أن المتغيرات المستقلة للمعادلة هي: (GGDP), $\text{LOG}(\text{EXP})$, $\text{LOG}(\text{OPEN})$, (BUD)، وذلك من خلال إجراء اختبار الحدود Bounds Test لكل من متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (٤-٤)

نتائج اختبار الحدود Bounds Test

| نتائج اختبار الحدود للمعادلة | | | | | | | | |
|--|--------------|------|------|------|------|------|------|-------------------|
| $CA = f(GGDP, BUD, \text{LOG}(\text{OPEN}), \text{LOG}(\text{EXP}))$ | | | | | | | | |
| Equation | F-Statistics | ١% | | ٥% | | ١٠% | | K=٤ |
| | | I(٠) | I(١) | I(٠) | I(١) | I(٠) | I(١) | The Decision |
| $CA = f(GGDP, BUD, \text{LOG}(\text{OPEN}), \text{LOG}(\text{EXP}))$ | ٤.٩٢١٧١٢ | ٣.٢٩ | ٤.٣٧ | ٢.٥٦ | ٣.٤٩ | ٢.٢ | ٣.٠٩ | Co-integration |
| $GGDP = f(CA, BUD, \text{LOG}(\text{OPEN}), \text{LOG}(\text{EXP}))$ | ٤.٠٦٧٤٦٩ | ٣.٢٩ | ٤.٣٧ | ٢.٥٦ | ٣.٤٩ | ٢.٢ | ٣.٠٩ | Co-integration |
| $BUD = f(GGDP, CA, \text{LOG}(\text{OPEN}), \text{LOG}(\text{EXP}))$ | ٨.١٠٠٩٦٨ | ٣.٢٩ | ٤.٣٧ | ٢.٥٦ | ٣.٤٩ | ٢.٢ | ٣.٠٩ | Co-integration |
| $\text{LOG}(\text{OPEN}) = f(GGDP, BUD, CA, \text{LOG}(\text{EXP}))$ | ١.٣٤٧٧٨٤ | ٣.٢٩ | ٤.٣٧ | ٢.٥٦ | ٣.٤٩ | ٢.٢ | ٣.٠٩ | No Co-integration |
| $\text{LOG}(\text{EXP}) = f(GGDP, BUD, \text{LOG}(\text{OPEN}), CA)$ | ٧.٠١١٨٨٧ | ٣.٢٩ | ٤.٣٧ | ٢.٥٦ | ٣.٤٩ | ٢.٢ | ٣.٠٩ | Co-integration |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews ١٠

تُشير نتائج اختبار الحدود في الجدول رقم (٤-٤) إلى وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة في المعادلة المستخدمة عند أخذ كل من (GGDP), (BUD), (LOG(EXP)), (LOG(OPEN)), كمتغير تابع، حيث أن قيمة (F-Statistics) المحسوبة أعلى من القيم العليا للحدود الحرجة عند مستوى (٥%)، مما يشير إلى وجود علاقة تكاملية بين كل من الحساب الجاري والنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، العجز (أو الفائض) في الموازنة العامة، وإجمالي الإنفاق الرأسمالي، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. كما يشير الجدول إلى عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الانفتاح الاقتصادي مع الحساب الجاري، وعلى اعتبار أن المعادلة الرئيسية للدراسة تشير إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فإنه يمكن القول بأنه يوجد علاقة تكاملية طويلة الأجل في النموذج المستخدم.

٤-٤-٤ تقدير المعادلة في المدى القصير والطويل

بعد أن أظهرت المتغيرات تكاملاً مشتركاً بين متغيرات الدراسة، فيمكن تقدير المعادلة في المدى الطويل وأيضاً في المدى القصير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) كما يلي:

جدول رقم (٤-٥): نتائج تقدير النموذج في المدى القصير والطويل باستخدام طريقة ARDL

Estimated Long Run ARDL Approach (٣,٣,٠,٢,٣) based on AIC

| | Variable | Coefficient | Std.Error | t- | Prob. |
|-------------------------|----------------|-------------|--------------------|--------------|----------|
| Long-Run | GGDP | ٠.٥١٩٣٧٦ | ٠.٤٦١٢١٧ | ١.١٢٦.٩٩ | ٠.٢٨٩٣ |
| | BUD | -١.٢٠٤٦٢٤ | ٠.٢٥١٣٣٩ | - | ٠.٠٠١٠ |
| | LOG(OPEN) | -٠.٣٦٢٦٧٦ | ٠.٠٣٥١٨١ | - | ٠.٠٠٠٠ |
| | LOG(EXP) | -٠.١٦٨٢٢٢ | ٠.٠٨٨٣٨١ | - | ٠.٠٨٩٤ |
| | Intercept | ١.٧٨٦٢١٥ | ٠.٣٦٧٦.٦ | ٤.٨٥٩.٥٠ | ٠.٠٠٠٩ |
| | R ^٢ | | ٠.٩٥٦٤٤٠ | F-Statistics | |
| Adjusted R ^٢ | | ٠.٨٨٣٨٤١ | Prob. | | ٠.٠٠٠٢٤٢ |
| S.E of regression | | ٠.٠٤١١٣٤ | Durbin-Watson stat | | ٢.٥٩٠١١٤ |
| Short-run | D(CA(-١)) | ٠.٠٧٩٣٥٣ | ٠.١٢٧٣٦٠ | ٠.٦٢٣.٦١ | ٠.٥٤٨٧ |
| | D(CA(-٢)) | ٠.٢٩٦٩١١ | ٠.١١٩١٤٣ | ٢.٤٩٢.٦٣ | ٠.٠٣٤٣ |
| | D(GGDP) | ٠.٢٣٣٥٩٢ | ٠.٢١٧٤٥٥ | ١.٠٧٤٢.٠٩ | ٠.٣١٠٧ |
| | D(GGDP(-١)) | ٠.٥٤١٧١٠ | ٠.٢١٧١٨٧ | ٢.٤٩٤٢.٠٦ | ٠.٠٣٤٢ |
| | D(GGDP(-٢)) | ٠.٥٣٢٦٨٨ | ٠.١٥٦٤٩٢ | ٣.٤٠٣٩٣٧ | ٠.٠٠٧٨ |
| | DLOG(OPEN) | -٠.١٧٩٢٧٣ | ٠.٠٦١٢٤٤ | - | ٠.٠١٦٨ |
| | DLOG(OPEN(-١)) | -٠.١٨٤٨٧١ | ٠.٠٨٠٦٦١ | - | ٠.٠٤٧٦ |
| | DLOG(EXP) | ٠.١٤٥٤٤٠ | ٠.٠٤٩٢١٧ | ٢.٩٥٥.٧٦ | ٠.٠١٦١ |
| | DLOG(EXP(-١)) | ٠.٣٨٩١١٥ | ٠.٠٧٥٣٥٦ | ٥.١٦٣٧١١ | ٠.٠٠٠٦ |
| | DLOG(EXP(-٢)) | ٠.٠٧٧٥٠٨ | ٠.٠٤٨٣٩٠ | ١.٦٠١٧٢٧ | ٠.١٤٣٧ |
| | CointEq(-١)* | -١.٥٤١٥٣٤ | ٠.٢٢٧٤٤٥ | - | ٠.٠٠٠١ |
| R ^٢ | | ٠.٨٩٤٤٨٨ | S.E of regression | | ٠.٠٣٢٩٨١ |
| Adjusted R ^٢ | | ٠.٨١٩١٢٢ | Durbin-Watson stat | | ٢.٥٩٠١١٤ |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews ١٠

يُبين الجدول رقم (٤-٥) نتائج تقدير معادلة الحساب الجاري في المدى القصير والطويل على اعتبار أن الحساب الجاري متغير تابع، إذ تم اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

باستخدام معيار (AIC) وذلك باستخدام نموذج ARDL من خلال برمجية (E-views
١٠).

ويتضح من خلال الجدول السابق أن هناك علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة
على المدى القصير والطويل، وكانت العلاقة كالآتي:

$$CA = 1.786215 - 0.519376 \text{ GGDP} - 1.204624 \text{ BUD} - 0.362676 \\ \text{LOG(OPEN)} - 0.168222 \text{ LOG(EXP)}$$

ويتضح من خلال النتائج أن كل من عجز الموازنة العامة، الانفتاح الاقتصادي، وإجمالي
الإففاق الرأسمالي مقبولة إحصائياً على مستوى معنوية ١٠% وأقل. وتُشير قيمة معامل
التحديد R^2 إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، كما تُشير قيمة F إلى معنوية
وجود النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (٤-٥) وجود أثر سلبي ومعنوي لعجز الموازنة العامة
على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الأردني، حيث تؤدي الزيادة في قيمة عجز
الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة إلى إنخفاض قيمة الحساب الجاري بمقدار (١.٢٠)
مليون دينار أردني في الأجلين القصير والطويل المدى عند مستوى معنوية (١٠%) وأقل،
وذلك يتوافق مع النظرية الاقتصادية المتوقعة، كدراسة (خالد والسواعي، ٢٠١٥) ودراسة
(Merza et.al, ٢٠١٢).

وجاءت تقديرات الإنفتاح الاقتصادي بإشارة سالبة ومعنوية، مما يُشير إلى أن زيادة
الإنفتاح الاقتصادي بمقدار (١%) يؤدي إلى انخفاض قيمة الحساب الجاري بمقدار
(٠.٠٠٣٦) وحدة، وذلك يتعارض مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة، كدراسة (Hui,
٢٠١٥) ودراسة (Khalyla, ٢٠١٦)، وقد يرجع ذلك إلى أن قيمة الصادرات أقل من
قيمة المستوردات.

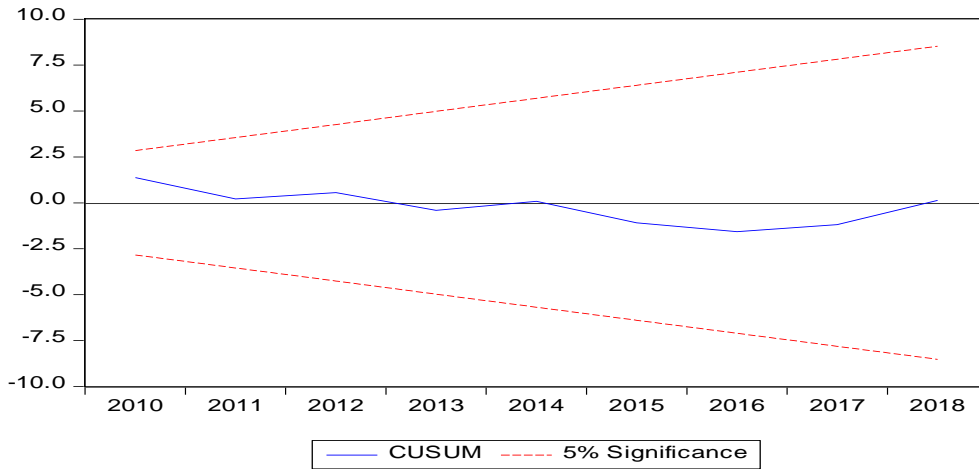
كما جاءت تقديرات إجمالي الإنفاق الرأسمالي الحكومي بإشارة سالبة ومعنوية، مما يُشير إلى أن زيادة الإنفاق الرأسمالي الحكومي بمقدار (١%) يؤدي إلى انخفاض قيمة الحساب الجاري بمقدار (٠.٠٠١٧) وحدة، وذلك يتعارض مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة، كدراسة (Khalyla, ٢٠١٦).

كما يُشير الجدول رقم (٤-٥) إلى أن إشارة معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-١)) سالبة في نموذج الدراسة، حيث يُعد معامل تصحيح الخطأ من أهم المعلمات المقدرية في المدى القصير خلال منهجية (ARDL)، كما أظهرت النتائج أن قيمة معامل تصحيح الخطأ في النموذج المقدر حوالي (-١.٥٤١٥٣٤) عند معنوية (٠.٠٠٠١)، مما يشير إلى أن التوازن في المدى القصير يقترب من التوازن في المدى الطويل، كما تشير النتائج إلى أن (٠.٠١%) من الاختلالات في التوازن التي تحدث في الفترة السابقة يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة.

٤-٤-٥ اختبار كوزوم للاستقرارية CUSUM & CUSUM of Squares Stability Test

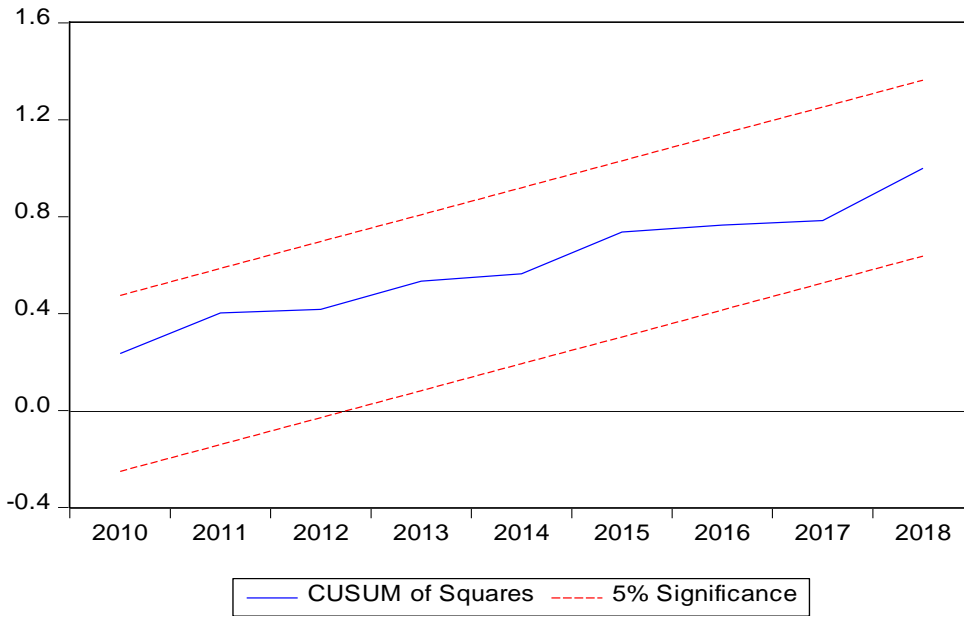
يستخدم اختبار كوزوم للاستقرارية بهدف اختبار فيما إذا كانت متغيرات النموذج تظهر تغيراً هيكلياً في سلوكها عبر الزمن، وتظهر نتائج هذا الاختبار بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) على شكل منحنى لأخطاء النموذج المقدر وذلك بهدف اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم استقرار معاملات نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية، بعد إجراء اختبائي (Cusum & Cusum of Squares Test) من أجل اختبار إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، تبين بأن قيمة حد الخطأ تقع داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية (٥%)، وهذا يعني أن المتغيرات مستقرة خلال الفترة الزمنية المستخدمة في الدراسة، ولا حاجة إلى تقسيم الفترة الزمنية إلى فترات جزئية، وذلك كما يظهر في الأشكال رقم (٤-١) ورقم (٤-٢) التالية:

الشكل رقم (٤-١): اختبار كوزوم للاستقرارية CUSUM Test



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eviews ١٠

الشكل رقم (٤-٢): اختبار كوزوم للاستقرارية CUSUM of Square Test



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eviews ١٠

٦-٤-٤ الاختبارات التشخيصية للنموذج (Diagnostic Tests)

قد تفتقد بيانات السلاسل الزمنية للتغيرات الهيكلية التي تحدث نتيجة للتغير في السياسات الحكومية والأحداث الإجتماعية، إذ أن استقرار النموذج يُعتبر إفتراض أساسي للتوقع والوصول إلى الاستدلالات الاقتصادية، وتم إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج وذلك للتأكد من كفاءة النموذج وعدم وجود أي من المشاكل القياسية.

جدول رقم (٦-٤): نتائج الاختبارات التشخيصية

| Equation | Test | Test- Statistics | Prob. |
|---|-------------------------|----------------------------|---------------------------|
| CA = f (GGDP, BUD, LOG(OPEN), LOG(EXP)) | Serial Correlation test | F-statistics = ٠.٨٦٩٥٥١ | Prob. F (٣,٦)= ٠.٥٠٦٩ |
| | Hetroscedasticity test | F-statistics = ٠.٩٩١٢٤١ | Prob. F (١٥,٩)= ٠.٥٢٥٨ |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews ١٠

تظهر النتائج في الجدول (٦-٤) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط المتسلسل بين الأخطاء العشوائية، حيث أن إحصائية (F-Statistics) أكبر من (١٠%) وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط متسلسل بين الأخطاء العشوائية. كما يشير اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity test إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض ثبات تباين حد الخطأ حيث أن إحصائية (F-Statistics) أكبر من (١٠%).

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

استهدفت الدراسة معرفة أثر محددات الحساب الجاري في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨). استخدمت الدراسة اختبارات تحليل البيانات للتأكد من استقرارها وثباتها، حيث بين كل من اختبار (ADF) و (PP) ثبات البيانات واستقرارها عند الفرق الأول (١) $I(1)$. وأظهرت نتائج تحليل التكامل المشترك بين الحساب الجاري ومحدداته وجود علاقة تكاملية في الأجلين القصير والطويل عن طريق تطبيق اختبار الحدود للتكامل المشترك ARDL Bounds Test to Co-integration.

١. وجود أثر سلبي ومعنوي لعجز الموازنة العامة في الأردن على الحساب الجاري في الأجلين القصير والطويل، إذ أن الزيادة في قيمة عجز الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى إنخفاض قيمة الحساب الجاري بمقدار (١.٢٠) مليون دينار أردني في الأجلين القصير والطويل المدى عند مستوى معنوية (١٠%) وأقل.

٢. وجود أثر سلبي ومعنوي للإنفتاح الاقتصادي على الحساب الجاري في الأردن، إذ أن زيادة الإنفتاح الاقتصادي بمقدار (١%) يؤدي إلى انخفاض قيمة الحساب الجاري بمقدار (٠.٠٠٣٦) وحدة، وقد يرجع ذلك إلى أن قيمة الصادرات أقل من قيمة المستوردات.

٣. وجود أثر سلبي ومعنوي لإجمالي الإنفاق الرأسمالي على الحساب الجاري في الأردن، إذ إن زيادة الإنفاق الرأسمالي الحكومي بمقدار (١%) يؤدي إلى انخفاض قيمة الحساب الجاري بمقدار (٠.٠٠١٧) وحدة.

٤. إن عملية تصحيح عجز الحساب الجاري والميزان التجاري صعبة، وينبغي تصحيحها من خلال سياسات الدخل أو تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الصناعات المحلية وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لتوطين صناعات قوية في الأردن تعمل على زيادة التشغيل وزيادة الدخل، وبالتالي زيادة الصادرات.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة وضع سياسة تحفيزية للإنتاج لزيادة الصادرات ولإستفادة من سياسة التحرير التجاري في مجال التخصص في الإنتاج، وذلك من أجل القدرة على التنافسية الخارجية.
٢. وضع رؤية استثمارية واضحة تقوم على أسس تتسم بالمرونة والشفافية لتدعيم ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية في المملكة، وذلك من خلال العمل على تبسيط المتطلبات القانونية والإجراءات الإدارية لتخفيف عبء هذه الإجراءات على المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء.
٣. توسيع القطاع الصناعي لعلاج الإختلالات الهيكلية والإنتاجية مما يُقلص الإستيرادات في البداية ثم يليه زيادة الصادرات.
٤. تحسين كفاءة وفاعلية النفقات الرأسمالية والاستثمارية، وذلك لضبط الهدر في الإنفاق الناتج من عدم الكفاءة في الإنفاق، والوصول إلى تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية وتخطيها.
٥. وضع ضوابط تنظيمية وقانونية تعمل على عدم إدراج أي مشروع أو برنامج استثماري أو رأسمالي إلا بعد توفر كافة البيانات عنه، وتحديد مدى أهميته وتكامله مع المشاريع التي تم تنفيذها ذات العلاقة.

المراجع

المراجع العربية

- ابو العلا، يسرى وشلبي، ماجدة ومعبد، احمد مصطفى وحسنى، عصام (٢٠١٣). المالية العامة والتشريع الضريبي، كلية الحقوق، جامعة بنها، دار العلوم للنشر، مصر.
- ابو شرار، علي عبد الفتاح (٢٠١٨). الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان - الأردن.
- برايس، خليفة (٢٠١٦). دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر ٣، الجزائر.
- بسدات، كريمة (٢٠١٦). دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، الجزائر.
- البطريق، يونس أحمد (٢٠١١). المالية العامة، دار الجامعية الاسكندرية، مصر.
- بودخدخ، كريم (٢٠٠٩). أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم - الجزائر، الجزائر.
- تقرير البنك المركزي الأردني، ٢٠١٨.
- الجابري، قصي والزبيدي، غيداء جعفر (٢٠١٣). أثر الإصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٣٦، ص ١٣٨-٢٠١.
- الجريري، محمد خالد (٢٠١٢). الاقتصاد الدولي. دمشق المطبعة الحديثة.
- الحاج، طارق (٢٠٠٩). المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- الحجار، بسام (٢٠٠٣). العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان.
- حشيش، عادل احمد (٢٠١٠). العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.

- الحمداني، رافعة إبراهيم ومحمد، مروة رمضان (٢٠١٨). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الحساب الجاري العراق أنموذجا، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٨)، ص ٤٥٦-٤٧٥.
- خالد، جميل محمد (٢٠١٤). أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن.
- الخزعلي، أحمد سالم والرقيبات، غازي عبد المجيد (٢٠١٨). أثر سعر صرف الدينار الأردني مع العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات الأردني للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٥)، ص ١٧٠-١٥٧.
- خلف، فليح حسن (٢٠٠٤). التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٩٣.
- خلف، قاسم جبار (٢٠١٨). الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد (١٤)، العدد (٤١)، ص ٤٧٧-٤٩٨.
- داود، حسام علي (٢٠١١). مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان - الأردن.
- رضوان، محمد عوض (٢٠٠٩). الإتجاهات الحديثة في تطوير الموازنة العامة للدولة ودورها في إدارة البرامج والأنشطة والمشروعات الحكومية: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- السواعي، محمد خالد والعزام، أنور احمد (٢٠١٥). العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري: حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٢، العدد ٢.
- شاني، سلام كاظم وفاضل، علاء حسين (٢٠٠١). قياس وتحليل العجز المزدوج في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٩، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة جامعة كربلاء، العدد ١٠، العراق.
- الشراح، رمضان وحسن، محروس (٢٠٠٩)، الاستثمار- النظرية والتطبيق، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن.

- شقيري، نوري موسى وآخرون (٢٠١٧). التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، الطبعة الثالثة، عمان - الأردن.
- الطاهر، عبدالله (٢٠٠٨). مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، كلية العلوم الادارية جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
- عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٨). اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- عبد الرحيم، محمد إبراهيم (٢٠٠٧). المتغيرات العالمية للمنظمات: الخصخصة العولمة والاقتصاد المعرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- عبد الله، محمود محمد (٢٠١٥)، أثر السياسة المالية على الإنفاق الاستثماري في السودان خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ام درمان، السودان.
- عبد الواحد، السيد عطية (٢٠٠٦). الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى.
- العبيد، ضرار الماحي والبيلي، خالد حسن (٢٠١٥). الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة السودان المفتوحة.
- العربي، علي وعساف، عبد المعطي (٢٠٠٤). دور الموازنة العامة ومشكلاتها في الدول النامية، المنظمة العربية للعلوم الادارية.
- عصفور، محمد شاكر (٢٠٠٨). أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الأردن.
- علي، مازن محمد نور محمد (٢٠١٦). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي بالسودان من الفتره ٢٠٠٥-٢٠١٤، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- علي، ماهر عمرو وعبد العزيز، عبد الجبار بديع (٢٠١٩). تحليل مقياس العجز المزدوج في الاقتصادات النفطية: دراسة حالة العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠١٦)، المجلة الأكاديمية لجامعة نورو، المجلد ٨، العدد ١.
- عمارة، رانيا محمود وعمارة، عبد العزيز أحمد (٢٠١٦). العلاقات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر.

- عوض الله، زينب (٢٠٠٧). الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية)، دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية، مصر.
- عوض الله، زينب حسين (٢٠٠٧). مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- العيساوي، عابد الكريم جابر (٢٠١٢). التمويل الدولي، مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- قريشي، مدحت (٢٠٠٧). التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- الكفري، مصطفى (٢٠١٠). الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- اللوزي، سليمان ومرار، فيصل (٢٠٠٨). إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار الميسرة للطباعة والتوزيع.
- محرز، محمد عباس (٢٠١٤). اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر.
- محمد، العربي ساكر (٢٠١٦). محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
- محمود يونس (٢٠١٧). أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر.
- مطر، موسى سعيد وآخرون. (٢٠٠٨). التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مقداد، محمد والكلطوت، خالد (٢٠٠٩). واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الأول، المجلد ١٧، غزة، فلسطين.
- المهاني، محمد خالد (٢٠١٢). الموازنة العامة للدولة في سوريا: الواقع والافاق، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، سوريا.
- موساوي، محمد (٢٠١٥). الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر للفترة (١٩٧٠-٢٠١١).

- ناصيف، ايمان عطية (٢٠٠٨). مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجليد الفني، الاسكندرية - مصر، صفحة ٢٩٢
- هنداوي، محمد سمير (٢٠١٣). الإنفتاح والنمو الاقتصادي: حالة الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم الاقتصاد.
- الوادي، محمود حسين والعساف، احمد عارف وصافي، وليد أحمد (٢٠١٨). الاقتصاد الجزئي، دار المسيرة، الطبعة السادسة، عمان، الأردن .
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٣). البرنامج التنفيذي التنموي (٢٠١١-٢٠١٣)، الأردن.
- وزارة المالية (٢٠١٨). دليل الإيرادات والنفقات للموازنة العامة، الأردن.
- وصاف، سعدي (٢٠١٦). دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الحساب الجاري للعربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٤)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد (١٥)، ص ٢٣٢ - ٢٤٨.

المراجع الاجنبية

- Adamu, Partica A. & Itsede, Osi C. (٢٠٠٩). Balance of Payments Adjustment: The West African Monetary Zone Experience, Journal of Monetary and Economic Integration, ١٠(٢), pp. ١٠٠-١١٦.
- Adedeji, Olumuyiwa S & Handa, Jagdish & Darku, Alexander Bilson (٢٠٠٥). The Balance of Payments Analysis of Developing Economies: Evidence from Nigeria and Ghana, Ashgate Publishing Ltd., England.
- Başarır, Çağatay & Erçakar, Mehmet Emin (٢٠١٦). An Analysis of the Relationship between Crude Oil Prices, Current Account Deficit and Exchange Rates: Turkish Experiment, International Journal of Economics and Finance, ٨(١١), No.١١.

- Belabed, Christian A. & Theobald, Thomas & Van Treeck, Till van (٢٠١٧). Income distribution and current account imbalances, Cambridge Journal of Economics, ٤٢(١), ٤٧-٩٤.
- Borio, Clandio & Disyatat, Pitid (٢٠١٥). Capital Flows and the Current Account: Taking Financing (more) Seriously.
- Borts, H. G., & Hanson, A. J. (١٩٧٩). The Monetary Approach to the Balance of Payments with an Empirical Application to the Case of Panama. J.R. Behrman and J. Hanson. The ShortTerm Macroeconomic Policy in Latin America (pp. ٢٥٧-٢٨٨). NBER.
- Eita, Joel Hinaunye & Manuel, Victoria & Naimhwaka, Erwin (٢٠١٨). Macroeconomic Variables and Current Account Balance in Namibia.
- Engel, Robert F & Granger C.W.J (١٩٨٧), Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrica, Vol.٥٥, No.٢, PP ٢٥١-٢٧٦.
- Erkilic, Serdar (٢٠٠٦). Türkiye’de Cari Açığın Belirleyicileri [Determinants of Current Account Deficit in Turkey]. Thesis of Specialty Competence, Central Bank of Turkey, Ankara.
- Gujarati, Damodar N. (٢٠٠٤), Basic Econometrics, Fourth Edition, McGraw Hill, Boston.
- Hoque, Mohammad Monjurul & Yusop, Zulkornain (٢٠١٠). Impact of Trade Liberalization on Aggregate Import in Bangladesh: An ARDL Bounds Test Approach, Journal of Asian Economics, Vol.٢١, PP ٣٧-٥٢.

- Hui, Jeroune Kueh Swee (٢٠١٥). Essay on Current Account Imbalances in European Countries, University of Wisconsin Milwaukee.
- Johnston, Michael (١٩٩٧). "What can be done about Entrenched Corruption?" Paper Presented to the Ninth Annual Bank Conference on Development Economics, the World Bank, Washington Dc, p١٥.
- Kandil, Magda & Mirazaie, Ida (٢٠٠٥). The Effects of Exchange Rate Fluctuations on Output and Prices: Evidence from Developing Countries, The Journal of Developing Areas, ٣٨(٢), pp. ١٨٩-٢١٩.
- Khalyla, Suzan Ali (٢٠١٦). The Effects of Government Budget Deficit on Current Account: New Evidence from Selected countries of the MENA Region (١٩٩٤-٢٠١٣), Birzeit University.
- Kim, Soyoung & Roubini, Nouriel (٢٠٠٨). Twin Deficit or Twin Divergence? Fiscal Policy, Current Account and Real Exchange Rate in the US, Journal of International Economics, ٧٤(٢), pp. ٣٦٢-٣٨٣.
- Kollmann, Robert & Ratto, Marco & Roeger, Werner & Vogel, Lukas (٢٠١٥). What Drives the German Current Account? And how does it Affect other EU Member States?, Economic Policy, ٣٠(٨١), ٤٧-٩٣.
- Lu, Deng (٢٠١١), Augmented Dickey – Fuller Test & the Lag Length Selection Problem, Central University of Finance & Economics, Beijing, China, Vol.١٣٠-١٣٤, PP ٣٠١٩-٣٠٢٢.
- Melvin, Michael & Norrbin, Stefan (٢٠١٣). International Money and Finance, ٨th Edition, Elsevier, pp. ٢٢٥-٢٤٣.

- Merza, Ebrahim & Alawin, Mohammad & Bashayreh, Ala' (٢٠١٢). The Relationship between Current Account and Government Budget Balance: The Case of Kuwait, International Journal of Humanities and Social Science, Vol.٢, No.٧.
- Michel, Claude Sufloux (٢٠٠٦). La Balance Des Paiements Economique, Paris: PRS.
- Piersanti, Giovanni (٢٠٠٠). Current Account Dynamics and Expected Future Budget Deficits: Some International Evidence, Journal of International Money and Finance, Vol ١٩, Issue ٢, P٢٢٥-٢٧١.
- Reinhart, Carmen M. (١٩٩٥). Devaluation, Relative Prices and International Trade: Evidence from Developing Countries, IMF Staff Papers, ٤٢(٢), pp. ٢٩٠-٣١٢.
- Rose, Andrew K. & Yellen, Janet L. (١٩٨٩). Is there a J-Curve?. Journal of Monetary Economics, ٢٤(١) pp. ٥٣-٦٨.
- Salvatore, Dominick (٢٠٠١) International Economics, Seventh Edition, John Wiley and Sons.
- Sighvatsson, A. (٢٠٠١). The Current Account Deficit in an International and Historical Context, Monetary Bulletin, ١, ٢٤-٤١.
- Tiryaki, Tolga (٢٠٠٢). Cari İşlemler Hesabına Çeşitli Yaklaşımlar, Sürdürülebilirlik ve Türkiye Örneği [Various Perspectives to Current Account, Sustainability and the Case of Turkey], Working Paper No: ٨, Ankara, Central Bank of Turkey Research and Monetary Policy Department.

- Uz, Idil & Ketenci, N. Natalya (٢٠٠٩). Determinants of Current Account in the EU: The Relation between Internal and External Balance. International Conference on Applied Economics, pp.٢٩٧-٣٠٦.
- Zubaidi Baharumshah, Ahmad & Bin Ismail, Hamizum (٢٠١٢). The Present Value Model and Thailand's Current Account Balance. Journal of Economic Studies, ٣٩(٣), ٣٣٧-٣٥٥.

الملاحق

ملحق رقم (١): بيانات الدراسة

| السنة | الحساب الجاري (بالمليون) (١) | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليون) (١) ١٠٠=١٩٩٤ (١) | النمو في الناتج المحلي الحقيقي (١) (%) | عجز الموازنة العامة (بالمليون دينار) (١) | الافتتاح الاقتصادي (١) | إجمالي الإنفاق الرأسمالي (بالمليون) (١) |
|-------|------------------------------|--|--|--|------------------------|---|
| ١٩٩٠ | -٢٧٢.٨ | ٢٩٦٨.٤ | | -٢٥٨.٧ | ٥٨١.٦١ | ١٩١.٣ |
| ١٩٩١ | -٢٨٨.١ | ٣٠٣٥.٩ | ٢.٢٧% | -٣٧٨ | ٥٦٣.٦١ | ٣٣٣.١ |
| ١٩٩٢ | -٥٨٧.٧ | ٣٩٦٧.٣٣ | ٣٠.٦٨% | -٦٩.٩ | ٥٥٨.٢٢ | ٣٥٢.٧ |
| ١٩٩٣ | -٤٤٦.٤ | ٤١٥١.١ | ٤.٦٣% | -٩٣.٦ | ٥٩١.٢٤ | ٢٩٢.٣ |
| ١٩٩٤ | -٢٧٩.٢ | ٤٣٥٨.١ | ٤.٩٩% | -١٣٠.٩ | ٥٤٢.٣٠ | ٣٧٦.٢ |
| ١٩٩٥ | -١٧٩.٨ | ٤٦٢٧.٧ | ٦.١٩% | -١٦٧.٦ | ٥٥٩.٩٤ | ٣٨٤.٤ |
| ١٩٩٦ | -١٥٧.٤ | ٤٧٢٤.٣ | ٢.٠٩% | -٢٣٠.٤ | ٦٤٤.٤٥ | ٤١٠.٢ |
| ١٩٩٧ | ٢٠.٨ | ٤٨٨٠.٥ | ٣.٣١% | -٤٦٨.٤ | ٥٩٦.٠٨ | ٤٢٧.٢ |
| ١٩٩٨ | ١٥.٥ | ٥٠٢٦.٧ | ٣.٠٠% | -٤٩٩.٥ | ٥٤٠.٢٠ | ٤٤٣.٢ |
| ١٩٩٩ | ٢٨٧.١ | ٥١٩٨ | ٣.٤١% | -٣٣٨.٩ | ٥٠٧.١٧ | ٣٩٦.٤ |
| ٢٠٠٠ | ١٩.٥ | ٥٤١٨.٧ | ٤.٢٥% | -٣٦٠ | ٦٠١.٧١ | ٣٣٥.٨ |
| ٢٠٠١ | -١٧.٧ | ٥٧٠.٤.٢ | ٥.٢٧% | -٤٠٤.٩ | ٦٠٥.٧١ | ٤٠٣.٨ |
| ٢٠٠٢ | ٣٥٥.٧ | ٦٠٣٤.٠٥ | ٥.٧٨% | -٤٧١ | ٥٩٦.٧٣ | ٤٣٨.٧ |
| ٢٠٠٣ | ٨٤٩.٨ | ٦٢٨٥.٢ | ٤.١٦% | -٧٦٦.٨ | ٦٤٨.١٤ | ٤٦٧ |
| ٢٠٠٤ | ٢٧.٧ | ٦٨٢٣.٧ | ٨.٥٧% | -٧٨٣.٨ | ٨٥٠.٢١ | ٦٢١ |
| ٢٠٠٥ | -١٦١٠.٦ | ٧٣٧٩.٦ | ٨.١٥% | -٥٤١.٥ | ١٠٠٨.٩ ٢ | ٦٣٤.٦ |
| ٢٠٠٦ | -١٢٢٣.٨ | ٧٩٧٦.٧٩ | ٨.٠٩% | -٦٩٦ | ١٠٢٦.٨ ١ | ٧٩٤.١ |
| ٢٠٠٧ | -٢٠٣٨ | ٨٦٢٩.٠٣ | ٨.١٨% | -٩١٢.٢ | ١١٢٧.٠ ٥ | ٨٤٢.٦ |
| ٢٠٠٨ | -١٤٥٧.٢ | ٩٢٥٣.١٥ | ٧.٢٣% | - | ١٣٠.٣.٩ ٢ | ٩٥٨.٥ |
| ٢٠٠٩ | -٨٨٢.٩ | ٩٧٥٩.٨٨ | ٥.٤٨% | - | ١٠٣٦.٠ . | ١٤٤٤.٥ |
| ٢٠١٠ | -١٣٣٦.٣ | ٩٩٨٥.٤٦ | ٢.٣١% | - | ١١٠٧.٠ ٤ | ٩٦١.٤ |
| ٢٠١١ | -٢٠٩٨.٨ | ١٠٢٤٣.٧٦ | ٢.٥٩% | - | ١٣١٢.٥ ١ | ١٠٥٧.١ |
| ٢٠١٢ | -٣٣٤٤.٩ | ١٠٥١٥.٣ | ٢.٦٥% | - | ١٤٠١.٦ ٢ | ٦٧٥.٤ |
| ٢٠١٣ | -٢٤٨٧.٧ | ١٠٨١٢.٩ | ٢.٨٣% | - | ١٤٤٩.٣ ٩ | ١٠٢١ |

| | | | | | | |
|--------|-------------|-------------|---------|----------|---------|------|
| ١١٣٧.٥ | ١٤٦٠.٨ ٩ | -١٨٢٠ | ٣.١٠% | ١١١٤٧.٥٧ | -١٨٥١.٧ | ٢٠١٤ |
| ١٠٩٨.٢ | ١٢٧٤.٠ ٣ | - ١٨١٢.١ | ٢.٣٩% | ١١٤١٤.٢ | -٢٤١٨.١ | ٢٠١٥ |
| ١٠٢٩.١ | ١١٧٨.٨ ٠ | - ١٧١٤.٦ | ٢.٠٠% | ١١٦٤٣ | -٢٦١٩.٢ | ٢٠١٦ |
| ١٠٦٠.٢ | ١٢٢٦.٢ ٣ | - ١٤٥٥.٦ | ١.٩٧% | ١١٨٧٢.٣ | -٣٠٥٣.٧ | ٢٠١٧ |
| ٩٤٧.٧ | ١٤٢٥.٢ ٤ | - ١٦٢٢.٣ | -١٤.٧٥% | ١٠١٢٠.٩ | -٢١٠٧.٨ | ٢٠١٨ |

- المصدر: ^(١) من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نشرات البنك المركزي الأردني.

- ^(٢) تم احتسابه من قبل الباحث بعد الإطلاع على نشرات البنك المركزي الأردني.